الثلاثاء 9 حزيران 2020
العدد 4069 السنة الرابعة عشرة
Mardi 9 Juin 2020 no 4069 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

مصرف لبنان يضرب «قطاع» المستلزمات الزراعية

6

رياض سلامة يخضع: الالتزام بأرقام الحكومة في التفاوض مع صندوق النقد

التعيينات: دياب «واحد منّن» [2]

فنزويلا العظمى

[12 ـ 13]

كبست كاراكاس جولة اخرى في الحرب الهجينة التي تشنها واشنطن عليها لكن هذا لا يعني استسلاما اميركيا (أ ف ب)

تقرير

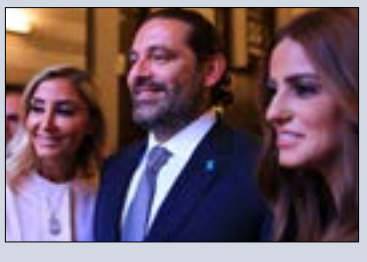

الحريري لتأجيل مؤتمر «المستقبل»

4

تقرير

ورود كنجو قتلها تجار الموت في شاتيلا

6

سوريا

قمح «الجزيرة» ممنوع على دمشق: **«قسد» تشارك في الحصار؟**

16

المشهد السياسي

رياض سلامة يخضع: الالتزام بأرقام الحكومة في التفاوض مع صندوق النقد

التعيينات المالية والإدارية: دياب «واحد منّن»

تتجه حكومة الرئيس حسان دياب إلى السقوط في امتحان التعيينات المالية والإدارية. فبعد إسقاط مقترح التعيينات المبني على المحاصصة الفجّة، وبلا أي معايير، في نيسان الماضي، عاد الملف ليطرح على طاولة البحث، في جلسة مجلس الوزراء غداً الأربعاء، بصورة شديدة الوقاحة. فرغم أن مجلس النواب أقرّ قانوناً ينظّم آلية التعيين بصورة تخفف من المحاصصة إلى حد بعيد، فإن الحكومة مصرّة على تجاوز هذه الآلية، بذريعة أن القانون لم يُنشر في الجريدة الرسمية بعد، بسبب اعتراض رئيس الجمهورية العماد ميشال عون عليه.

غالبية الأسماء المقترحة للتعيين لا تزال هي نفسها التي اقتُرحت في آذار الماضي

حُدّد موعد التعيينات الأربعاء، أي قبل بلوغ أبو حيدر سن الـ39 يوم واحد

الوقاحة في التعيينات تبدأ من الشكل. الجلسة تُعقد الأربعاء، بخلاف المعتاد، لسبب وحيد: المرشح لتولي منصب المدير العام لوزارة الاقتصاد، من خارج الملاك، محمد أبو حيدر، يبلغ التاسعة والثلاثين من عمره يوم الخميس. والقانون لا يسمح بتعيين أحد من خارج الملاك إلا إذا كان سنّه يسمح له بالبقاء في الإدارة 25 عاماً، قبل أن يبلغ سن التقاعد (64 عاماً). ولأجل ذلك، ستُعقد الجلسة الأربعاء لا الخميس.

في المضمون، ورغم أن رئيس الحكومة حسان دياب سبق أن رفض التعيينات المقترحة، ومعه عدد من الوزراء، إلا أن المفاجئ أنه قرر العودة إلى أسلوب المحاصصة الذي تعمل وفقاً له جميع القوى السياسية المشاركة في السلطة، «كلّن يعني كلّن». وبدل أن يتمسّك دياب بتقديم تجربة مغايرة، قرر، على ما يبدو، أن يكون «واحد منّن».

(هيثم الموسوي)

المراكز الشاغرة المنتظر تعيين شاغليها الأربعاء هي: النواب الأربعة لحاكم مصرف لبنان، مفوض الحكومة لدى مصرف لبنان، رئيس وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف، رئيس وأعضاء هيئة الأسواق المالية، المدير العام لوزارة الاقتصاد (عضو حكماً في المجلس المركزي لمصرف لبنان)، المدير العام للاستثمار في وزارة الطاقة، محافظ بيروت. ولم يتضح بعد إذا ما كانت قد حُلّت أزمة المرشح للتعيين رئيساً لمجلس الخدمة المدنية. وعلمت «الأخبار» أن غالبية الأسماء المقترحة للتعيين لا تزال هي نفسها التي اقتُرحت في آذار الماضي (راجع «الأخبار»، 2 نيسان 2020)، وجرى تقاسمها بين القوى السياسية الممثلة في الحكومة، كما لو أن البلاد لا تزال تعيش بتقديم تجربة مغايرة، وأن القوى السياسية لم تجد نفسها معنية بإدخال أي تغيير على سلوكها.

وفي انتظار التعيين، لا تزال علائم الانهيار تظهر يوماً بعد آخر. وعلى سبيل المثال، عاد سعر الدولار إلى الارتفاع في مقابل الليرة، رغم أن رئيس الحكومة، ومعه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، سبق أن بشّرا بضبط السعر ودفعه نزولاً إلى ما دون 3500 ليرة للدولار الواحد. وسجّل السعر أمس ارتفاعاً إلى حد 4200 ليرة للدولار، فيما كان الصرافون قد أعلنوا صباحاً أنهم سيبيعون الدولار بـ3900 ليرة. وفيما رجّحت مصادر معنية أن سعر الليرة في لبنان تأثر بالهبوط الكبير لسعر الليرة السورية، لفتت المصادر نفسها إلى أن الآلية التي يعتمدها مصرف لبنان لن تسمح بالسيطرة على سعر الصرف بسهولة.

من جهة أخرى، ومنذ بداية المفاوضات مع صندوق النقد أعلنوا صباحاً أنهم سيبيعون الدولار بـ3900 ليرة. وفيما رجّحت مصادر معنية أن سعر الليرة في لبنان تأثر بالهبوط الكبير لسعر الليرة السورية، لفتت المصادر نفسها إلى أن الآلية التي يعتمدها مصرف لبنان لن تسمح بالسيطرة على سعر الصرف بسهولة.

من جهة أخرى، عقد الوفد اللبناني المفاوض برئاسة وزني اجتماعه الحادي عشر مع صندوق النقد الدولي يوم أمس، في حضور فريق من البنك المركزي. وتناول المستوى السياسي نظراً إلى المواقف التي تبنّاها باحوط منذ عام 2012 حيال المواجهة الدائرة في سوريا، وتحوله المفاجئ إلى داعية للتدخل الدولي، أي الغربي والأميركي، لإسقاط النظام وهزيمة حلفائها. لكنّ هذا التطور يُضفي بعداً جديداً، قد يسمح بتفسير أوضح لـ«تحولات»، باحوط ولمغزى تعيينه على رأس المركز المشار إليه. آول المحققين بالتعيين هو إيران آتزيون، الدبلوماسي الإسرائيلي السابق، والذي رأس التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الإسرائيلية وكان نائباً لرئيس مجلس الأمن القومي في مكتب رئيس الوزراء الصهيوني. بين عامَي 2014 و2015، أصبح آتزيون باحثاً زائراً في مؤسسة ليونارد دابفيس للعلاقات الدولية ومعهد ترومان لتعزيز السلم، في الجامعة العبرية في القدس المحتلة. وقد زادت في تلك الفترة زياراته للولايات المتحدة التي بات جوزيف باحوط زائراً دائماً لها، بدءاً من عام 2014، بعد انضمامه إلى برنامج الشرق الأوسط في «وقفية كارنيغي للسلام الدولي»، ومشاركته في مؤتمرات وندوات مغلقة وورش عمل مخصّصة لبحث التطورات في سوريا والمنطقة. وعلى الأغلب، فإن العلاقة قد نشأت بين الرجلين في هذه الفترة التي لم يتردّد خلالها باحوط من المساهمة في ندوات نظّمها اللوبي الإسرائيلي عبر منظماته، كـ«متحدون ضد إيران نووية»، في الكونغرس، والتي لفتت إليها «الأخبار». المهنّئة الثانية هي ميكي أهارونسون، المديرة الرئيسية السابقة للسياسة الخارجية في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، والباحثة الحالية في معهد القدس للاستراتيجية والأمن. ما يثير الانتباه هو أن «التبريكات» الإسرائيلية تمّت علناً، على موقع «تويتر»، وأن المعنيّ استفاض شكراً عليها. كان المطبّعون العرب في السابق، وخصوصاً اللبنانيين منهم، يحرصون على إخفاء مثل هذه الصلات حتى مع إسرائيليين لا يحتلون مواقع مهمّة، فكيف بمسؤولين سياسيين - أمنيين؟ من يجهر اليوم بمثل هذه الصلات من العرب «مأمور» من أنظمته، أو على الأقل مدرك لانسجام ما يفعله مع سياستها العامة. ما يقوم به باحوط يتعارض والسياسة العامة للدولة اللبنانية التي لا تزال تعارض رسمياً أيّ اتصالات أو تطبيع مع العدو الصهيوني. من الذي «يأمر» باحوط؟ ما معنى اختياره من قبل معهد عصام فارس بعد انكشاف هذه المعطيات؟ التعامل مع مسؤولين سياسيين - أمنيين صهاينة هو تخاير مع العدو لا أقلّ!

(الأخبار)

جرمانوس خارج القضاء رسمياً

وقّع رئيس الجمهورية ميشال عون أمس مرسوم قبول استقالة مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس من القضاء، وهو الذي قد تقدم بها قبل أربعة أشهر لوزيرة العدل، فيما كان يُفترض به تقديمها إلى مجلس القضاء الأعلى. وسيتولّى معاون مفوّض الحكومة القاضي فادي عقيقي مهام مفوض الحكومة بالإنابة لكونه القاضي الأعلى درجة بعدما جرى إبلاغه رسمياً بذلك. ويأتي قبول الاستقالة أمس رغم تقدمه بها قبل أشهر، وذلك بعد انتشار تغريدة لجرمانوس هاجم فيها القاضية غادة عون والمحامي وديع عقل والتيار الوطني الحر، قبل أن يزعم جرمانوس أن حسابه قد تعرّض للقرصنة. تجدر الإشارة إلى أنّ استقالة جرمانوس لا تعفيه من الملاحقة أمام مجلس تأديب القضاة في ملف الفساد، فإذا أُدين يمكن حرمانه من التعويض. وبعد مرسوم استقالة جرمانوس، يبقى مرسوم «إنهاء خدمات» المقدم سوزان الحاج من قوى الأمن الداخلي عالقاً لدى عون.

(الأخبار)

في الواجهة

أيّهما أولاً القروض أم تحرير الليرة؟

حجبت احداث السبت وشبح الحرب الاهلية ما عداها بضع ساعات، قبل ان تعود مآزق الاصل الى الصدارة. من جراء تعذّر الحلول الاقتصادية واستعصاء الحلول السياسية، ثمة من أوحى للاختناق المعيشي بفتح باب أمني للنفاذ منه

نقولا ناصيف

يواجه الحوار بين الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي إشكالية، تبدو حتى الآن غير قابلة للحل. كلا الطرفين ينطلق من ثابتة مرتبطة بالليرة اللبنانية لا يتزحزح عنها، ولا يتصرّف حيال الآخر بتساهل. طلب صندوق النقد تحرير سعر صرفها للفور، كي يتمكن من تقدير القروض التي يمكنه أن يقدمها للبنان من ضمن تصوّره للاصلاحات. في المقابل اجاب الوفد اللبناني المفاوض بمعادلة معاكسة، مفادها أن القروض التي يمكن ان يقدمها صندوق النقد تتيح للدولة اللبنانية تقدير موعد تحرير سعر صرف الليرة. الفريق الاول يربط القروض بتحرير سعر الصرف اولاً وللفور، بينما الثاني يضعه في مرحلة لاحقة للقروض التي يدرجها في رأس اولوياته.

أضافت وجهة نظر الوفد المفاوض اللبناني بلسان وزير المال غازي وزني، ان حصول لبنان على 10 مليارات دولار مقسّطة على ثلاث سنوات يجعل تحرير سعر صرف الليرة متاحاً عام 2021، لكن على مراحل، بحيث يصير الى تطبيقه بمرونة وتدرّج.

لا تزال الاشكالية هذه شائكة وقائمة، وإن لا تبدو وحدها عثرة في طريق تقدم المفاوضات بين الطرفين، الى تحرير سعر صرف الليرة، بطلب الصندوق شرطين مهمين آخرين، هما معالجة المالية العامة للدولة عبر عجزي الخزينة وميزان المدفوعات، ومباشرة اصلاحات بنيوية اساسية اولها الكهرباء والجمارك والتهرب الضريبي، ولا تنتهي برفع الدعم عن الخدمات الاساسية وفرض ضرائب صارمة.

على نحو كهذا يتواصل التفاوض بتقطع. تقني بحت يكتفي بلغة الارقام، في وقت تجري فيه مناقشات حد لتقديرات سلامة، إذ خضع الأخير لوجهة نظر الحكومة وأرقام الخسائر التي أوردتها في الورقة (نحو 241 تريليون ليرة) بعد احتسابها على أساس سعر صرف للدولار يوازي 3500 ليرة لبنانية؛ ما يعني أن الرقم ليس نهائياً، على ما تقول المصادر، وقابل للتعديل بحسب ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف في حينه. هكذا، خلص الاجتماع الى اعتبار الأرقام الواردة في خطة الحكومة الإصلاحية المالية منطلقاً صالحاً لاستكمال المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. والرقم المعتمد هنا بحسب المصادر يأخذ بعين الاعتبار شطب ثلث القروض المالية ويعتمد سعراً لاحتياطي الذهب بحسب السعر الذي وصل اليه حتى تاريخ 2 نيسان.

وفيما وحد المجتمعون في بعبدا الأرقام، كان رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان يقف على خاطر مصرف لبنان وجمعية المصارف في جلسة لفرعية لجنة المال تحت عنوان «الوصول الى معايير عدة مشتركة وحسب المقاربات». فالحاضرون ليسوا سوى مديرين في مصرف لبنان ورئيس جمعية المصارف ونائبه الذين سبق لهم أن اعترضوا على الخطة الحكومية مقدمين خطة بديلة تناسب مصالحهم. وبات واضحاً أن مجموعة من النواب تسعى جاهدة منذ بداية الأزمة للعب دور «أوركسترا» المصارف ومحاولة انتزاع صلاحيات لحماية رأسمال المصارف على حساب أموال المودعين. وبدا لافتاً تغيّب وزير المال غازي وزني عن الجلسة وحضور مستشاره طلال سلمان بدلاً منه. وفي هذا السياق، أشارت مصادر اللجنة إلى أن وزني، ورغم مشاركته في الجلسات السابقة، يعترض على اللجنة من أصلها، ويعتبر أن تشكيل لجنة تقصي حقائق لا يدخل من ضمن صلاحيات لجنة المال. كما أن مسألة العمل على توحيد الأرقام وتقريبها ما بين الحكومة والمصارف، ليس من صلاحيتها أيضاً: «عمل اللجنة رقابي بحت». أما العمل الجدّي والمطلوب، فيجري داخل الاجتماعات التي تعقد في بعبدا وبحضور رئيس الجمهورية، على ما تنقل المصادر عن وزني. الا أن «واحدة من الإشكاليات التي يعترض عليها وزير المال هي البروباغندا الإعلامية المثارة حول عمل اللجنة، علماً بأنه جرى الاتفاق مسبقاً مع كنعان على إبقائها سرية، فلماذا إظهار التسابق بين اللجنة في مجلس النواب والجلسات التي تحصل في بعبدا، فضلاً عن أن إحدى جلساتها تزامنت مع جلسة في بعبدا؟!».

من جهة أخرى، عقد الوفد اللبناني المفاوض برئاسة وزني اجتماعه الحادي عشر مع صندوق النقد الدولي يوم أمس، في حضور فريق من البنك المركزي. وتناول المستوى السياسي نظراً إلى المواقف التي تبنّاها باحوط منذ عام 2012 حيال المواجهة الدائرة في سوريا، وتحوله المفاجئ إلى داعية للتدخل الدولي، أي الغربي والأميركي، لإسقاط

(الأخبار)

بلغت المسؤولين اللبنانيين الى نجاح التجربة المصرية وضرورة الاقتداء بها. استجابت حكومة دياب لهذا الشرط ثم تخلت عنه، بعدما اعترض عليه الرئيس نبيه بري، وخصوصاً استعجال اجرائه وتداعياته على الحياة اليومية للبنانيين في المرحلة الحالية. اخرجه وزير المال من الخطة الاصلاحية، فشطب كي يصبح الموقف الرسمي للمفاوض اللبناني من تحرير سعر صرف الليرة رهن شرطين متلازمين: تحرير مرن متدرج على امتداد اشهر، والحصول سلفاً على قرض اول من صندوق النقد.

ما يشترطه صندوق النقد يمس قطاعات استولت عليها الطبقة الحاكمة

في تقدير المنادين، من بين المسؤولين الكبار، بمظلة سياسية موازية للتفاوض مع صندوق النقد الدولي اسباب شتى:

1 - رغم الحاجة الى صندوق النقد واستمرار التفاوض معه، وهو في الاصل معتاد التفاوض الطويل المدى وإن بنتائج قليلة الاهمية، الا ان ثمة مَن بات يعتقد في الحكم انه لم يعد ممراً الزامياً، وإن بدا بالفعل انه حاجة المرحلة الحاضرة. ما يشترطه لتقديم قروض مالية اكبر من مقدرة اللبنانيين على احتماله، من غير ان تمتلك الحكومة اللبنانية خطة اصلاحية تحظى بافضل - وليس اوسع - تأييد لها. في الفترة الاخيرة بدأت تعلو من داخل الحكم اصوات تتحدّث عن مزيد من الثغر فيها، الى حد ان الجولات الاخيرة للتفاوض مع الصندوق راحت تتجاوز الخطة، الى طرح اسس جديدة كما لو ان ثمة تنصلاً متدرجاً منها. بات وزير المال، ممهّداً لكل جولة تفاوض، يعقد اجتماعات مع الفريق المفاوض اللبناني لتوزيع الادوار في الافكار الجديدة الجاري طرحها.

2 - لا يكتم المنادون بالمظلة السياسية الموازية للتفاوض، يقينهم بأن لصندوق النقد اجندة سياسية لا يسعه التبرؤ منها، وإن بدا التفاوض قائماً على مناقشات تقنية بين موظفين يمثلونه وبين فريق الدولة اللبنانية. مع ان الحصة الاميركية في تمويل صندوق النقد لا تزيد عن 17% من موازنته - وهي الاعلى - لكنها كرقم في ذاته ليست حاسمة ومقررة، بيد ان احداً لا يتوهم انها لا تمثل الثقل الفعلي للاميركيين في الصندوق. نفوذ واشنطن فيه اقوى من حصتها، وكذلك تأثيرها في شركائها الآخرين فيه، كاليابان واوروبا والخليج العربي، يغلّب الحسابات السياسية على لغة الارقام.

لذا يبرر اصحاب هذا الرأي وجهة نظرهم بسلسلة وقائع ظهرت الى السطح في الاسابيع الاخيرة، مع انطلاق جولات التفاوض، لن يكون آخرها ما يثار عن تداعيات «قانون قيصر» على لبنان ومصير القوة الدولية في الجنوب واحياء الحديث عن القرار 1559، وايصاد الابواب دون وصول العملات الصعبة الى لبنان، فضلاً عن رزمة المطالب التي يصرّ عليها الصندوق.

3 - في اعتقاد المنادين بالمظلة السياسية للتفاوض، ان التجربة التي تقدم عليها الحكومة العراقية برئاسة مصطفى الكاظمي يمكن استنساخها لبنانياً، بفتح حوار سياسي - يصبح مظلة - مع قوى التجاذب الاقليمي المحيطة بلبنان، وخصوصاً الاميركيين والايرانيين والروس. على نحو ما فعله الكاظمي بمحاولة تحييد بلاده، الواقعة عند تقاطع نزاع الاميركيين والايرانيين، في وسع لبنان الحصول على فترة سماح له تخرجه من الاشتباك الدائر بين هؤلاء، وتجنّبه انفجاراً اقتصادياً واجتماعياً يستدرج انفجاراً امنياً، لم يكن بعض ما حدث السبت بعيداً من مؤشراته، وخصوصاً المذهبية والطائفية.

هل باتت التفاوض مع صندوق النقد يتطلب مظلة سياسية؟ (هيثم الموسوي)

تقرير

تهانٍ إسرائيلية إلى جوزيف باحوط!

ما معنى أن يبارك مسؤولان إسرائيليان سابقان، احتلّا مناصب حسّاسة في مؤسسات الكيان السياسية والأمنية، كمجلس الأمن القومي مثلاً، لمواطن لبناني تولّيه إدارة مركز دراسات في الجامعة الأميركية في بيروت؟ الأنكى هو أن المواطن المذكور، وهو جوزيف باحوط الذي عُيّن أخيراً مديراً لمركز عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في «الأميركية»، ردّ التحية بأجمل منها، شاكراً «زملاءه» على تهانيهم الودية. كانت «الأخبار» قد أشارت، في عددها بتاريخ 30 أيار الماضي، إلى ما يعنيه هذا التعيين على المستوى السياسي نظراً إلى المواقف التي تبنّاها باحوط منذ عام 2012 حيال المواجهة الدائرة في سوريا، وتحوله المفاجئ إلى داعية للتدخل الدولي، أي الغربي والأميركي، لإسقاط

قضية اليوم

ضغط سياسي لتحرير أموال أوجيرو
طعنة لديوان المحاسبة!

السلطة التشريعية تحرّض السلطة التنفيذية على تخطّي قرارات السلطة القضائية. هذا ما فعلته لجنة الإعلام والاتصالات النيابية حين طلبت من وزارة الاتصالات دفع الأموال لهيئة أوجيرو بموجب عقد 2019. بالرغم من أنه كان لا يزال قيد التحقيق في النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة. صحيح أن أوجيرو بحاجة إلى الأموال لتسديد التزاماتها، لكن ذلك لا يبرّر التوصية بتخطي قرار ديوان المحاسبة. الطريف الأقصر لحصول الهيئة على أموالها هو توقيع عقد مصالحة، لكن بعد خمسة أشهر من طلب الديوان. لم يُعرض على هيئة الاستشارات والتشريع أي عقد من هذا النوع

(هيثم الموسوي)

إيلي الفرزلي

أن تقفل هيئة أوجيرو أبوابها، سيناريو تحوّل خلال أيام إلى واقع بتناقله كثر. سبب الإقفال المفترض كان عدم توفّر السيولة في الهيئة، وتراكم المستحقات عليها، والتغيّر الكبير في أسعار صرف الليرة مقابل الدولار، أضف إلى عدم امتلاكها لمخزون كاف من معدّات التشغيل ومن قطع الغيار الضرورية للصيانة.

لا شك في أن أوجيرو تعاني من نقص في السيولة، لكن المشكلة تعود إلى سنوات من المخالفات، التي جعلت عين هيئات الرقابة تُفتح على الهيئة. فكانت النتيجة تقارير بالجملة، تبيّن أن في الهيئة فساداً وهدراً.

تلك إشكاليات لطالما ناقشتها لجنة الاعلام والإتصالات، لكنها في اجتماعها الأخير قرّرت التغاضي عنها جميعها والانتقال إلى ضفّة أولوية حصول الهيئة على الأموال، حتى لو كان في ذلك تخطٍ لرأي الهيئات الرقابية. قال رئيس اللجنة حسين الحاج حسن على الملأ إنها «طلبت، بإجماع الأعضاء، أن يمشي عقد العام 2019»، بالرغم من أن النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة كانت لا تزال تحقق فيه. الحجة أن الغرفة المعنية في الديوان سبق أن وافقت على العقد، ولذلك فإن التوصية النيابية سعت للتوفيق بين دفع الأموال الواجبة في عقد 2019، «لأننا لا نستطيع أن نبقي المرفق العام مجمّداً»، وبين تطييب خاطر قضاة الديوان، عبر توجيه التحية لهم، مع «حثّهم على توحيد الاجتهاد».

بالنسبة إلى رئيس أوجيرو عماد كريدية، الذي لم يشارك في الجلسة لأسباب صحية، فإن «قرار اللجنة منطقي، خاصة أنه مضى وقت طويل على قرار التربّث، ولا يجوز حجز أموال المتعهدين أكثر من ذلك، علماً بأنهم أنجزوا كل الأعمال المنصوص عليها في العقود، وأوجيرو ليس لها أي مصدر تمويل خارج إطار العقود الموقّعة مع وزارة الاتصالات». لكن بحسب مصادر قضائية مطّلعة، فإن التوصية النيابية لا قيمة قانونية لها. وحتى لو أتت في سياق تغطية أي خطوة من هذا القبيل قد يقوم بها وزير الاتصالات طلال حواط، فإنها لن تجديه نفعاً عندما يتعرّض للمساءلة عن مخالفته، خاصة أن قانون المحاسبة العمومية ينص على أن يتحمل الوزير مسؤولية أي مخالفة من ماله الخاص، علماً بأن موقف هيئة الاستشارات والتشريع في وزارة العدل واضح في ضرورة إجراء عقود مصالحة في حال التأخر في عرض العقد على ديوان المحاسبة للحصول على موافقته المسبقة. لم يشأ حوّاط تحمّل مسؤولية تفعيل العقد بمفرده، فأعلن في مؤتمره الصحافي الأخير أنه سيطرح الأمر على مجلس الوزراء لنيل موافقته على دفع قيمة العقد. يعلّق مصدر قضائي على الخطوة بالقول: في النهاية، يحق للحكومة أن تفعل ما تشاء، لكن أي قرار من هذا النوع، سيكون قابلاً للطعن من قبل المتضررين. أضف إلى أن إصدار قرار كهذا سيمثّل انتكاسة لجهود مكافحة الفساد، خاصة في ظل كل الشبهات والمخالفات التي تم التحقيق فيها في النيابة العامة لديوان المحاسبة، والتي خلصت أمس إلى الادعاء على رئيس الهيئة عماد كريدية وعضوي مجلس الإدارة غسان ضاهر وهادي أبو فرحات أمام ديوان المحاسبة العمومية وقانون تنظيم ديوان المحاسبة، وأمام النيابة العامة التمييزية لاتهامهم بجرائم جزائية تصل عقوبتها إلى ثلاث سنوات في السجن.

فبعد قرار الغرفة التي ترأستها القاضية زينب حمود بالموافقة على العقد في نهاية 2019، ثم إصرارها على موقفها بالرغم من اعتراض رئيس الديوان محمد بدران والمدعي العام لدى الديوان فوزي خميس، كانت النيابة العامة تحقق في «أسباب المباشرة في التنفيذ قبل توقيع العقد والاستحصال على الموافقة المسبقة لديوان المحاسبة». كما تحقق في «مخالفات مالية فاضحة وهدر للأموال العمومية...».

التعبئة العامة لم تؤخر هذه التحقيقات وحسب، بل أخّرت أيضاً تصديق محضر الجلسة الاستثنائية التي عقدتها الهيئة العامة للديوان قبيل الإقفال (سافرت أمينة السر إلى الخارج لأسباب خاصة، ولم تتمكن من العودة بسبب إغلاق المطار). في اجتماع الهيئة التي تضم كل قضاة الديوان، الذين يصل عددهم إلى نحو 25 قاضياً، تركّز النقاش على القرار الذي صدر عن الغرفة السابعة، لما شكّله من إشكال قانوني ينبغي حسمه. وبالفعل، نقضت الأغلبية القرار، مع تأكيدها مبدأ عدم جواز إعطاء موافقة مسبقة بمفعول رجعي. عملياً، ما وصفته لجنة الاتصالات بالخلاف في الاجتهاد، حسمته أعلى هيئة قضائية في الديوان. لكن مع ذلك، بدا واضحاً أن رئيس لجنة الاتصالات يميل إلى وجهة نظر القاضية حمّود. وهو ميل سبق أن ثبّته حزب الله، عبر مشاركة النائب علي فياض في جلسة سابقة للجنة، بمهمة واضحة هي الدفاع عن حمّود.

في النتيجة، لم يأت التأخير من جهة ديوان المحاسبة فقط. وزارة الاتصالات لم تشأ أن تعدّ عقد مصالحة وتحيله إلى هيئة الاستشارات والتشريع، بالرغم من توصية رئيس ديوان المحاسبة والمدعي العام لدى الديوان بذلك، على اعتبار أنها الطريقة القانونية الوحيدة للحصول على الأموال وتسيير المرفق العام. ولو فعلت ذلك، منذ بداية العام، لما كانت أوجيرو تعاني من شح السيولة اليوم. وردّاً على سؤال عن سبب عدم اللجوء إلى عقد مصالحة، يقول كريدية إن «الهيئة قامت بالمطلوب منها قانوناً لناحية التوقيع على العقد ضمن المهل القانونية، مشيراً إلى أن مسؤولية توقيع العقد والتواصل مع الديوان يقعان حكماً على الوزارة، حيث إنها الطرف الأول في العقد». في المقابل، تعتبر مصادر مطّلعة أن رفض اللجوء إلى عقود المصالحة يعود إلى كونها تلزم هيئة التشريع بالتدقيق في كل العقود والفواتير، ولا تبرر الإنفاق الذي يخرج عن إطار تسيير المرفق العام. ففي المنطق القانوني، إذا لم يوقّع العقد لا يمكن لأوجيرو أن تصرف الأموال، إلا في الحدود الضيّقة. وهو أمر لم تلتزم به. هذه الأزمة سبق أن واجهتها الوزارة والهيئة في عقد العام 2017، الذي تأخرت الوزارة في الحصول على الموافقة المسبقة عليه، فحوّلته إلى عقد مصالحة وأحالته إلى هيئة التشريع للموافقة عليه. حينها لم تكتف الهيئة برفض العقد، لما يتضمنه من مخالفات، بل أفتت بـ«إحالة الملف إلى النيابة العامة المالية وإلى هيئة التفتيش المركزي لإجراء المقتضى الذي تراه كل منهما ضرورياً في ضوء ما تضمّنته الاستشارة».

> لو أن وزارة الاتصالات وقّعت عقد المصالحة منذ بداية العام، لما كانت أوجيرو تعاني من شحّ السيولة اليوم

أموال أوجيرو عن العامين 2017 و2019 لا تزال عالقة، لكن مع ذلك لا تزال قادرة على تسيير أمورها من خلال الأموال المرصودة لها في عقد العام 2020. ديوان المحاسبة وافق على العقد، وكذلك أنجزت الهيئة والوزارة ما يجب عليهما، إلا أنه لا يزال عالقاً لدى وزارة المالية، على ما يشير كريدية.

خمسة مدّعين على كريدية بمخالفات ماليّة وجزائيّة

أقفل المدّعي العام لدى ديوان المحاسبة القاضي فوزي خميس التحقيق في «المخالفات المرتكبة من قبل هيئة أوجيرو في إطار مشروع العقد الموقّع بينها وبين وزارة الاتصالات عن العام 2019». وبنتيجة هذا التحقيق، خلص إلى الادعاء، على رئيس الهيئة عماد كريدية وعلى عضوَي مجلس الإدارة غسان ضاهر وهادي أبو فرحات أمام ديوان المحاسبة وأمام النيابة العامة التمييزية بمخالفات مالية وجرائم جزائية تصل عقوبتها إلى السجن ثلاث سنوات.

من المخالفات المالية التي تطرّق إليها الادعاء:

الإنفاق على أساس موازنة غير مصدّق عليها من قبل وزارة المالية، عدم اقتران العديد من المعاملات الآيلة إلى عقد نفقات بتوقيع رئيس جهاز الرقابة الداخلية، أو عرض معاملات على مراقب عقد النفقات على سبيل التسوية من دون وجود مبرر لذلك.

تنفيذ أوجيرو لنفقات خلال عام 2019 من دون وجود عقد موقّع مع وزارة الاتصالات وموافق عليه مسبقاً من قبل ديوان المحاسبة، وبما يتخطى تأمين استمرارية عمل مرفق الاتصالات.

في قراره، أشار خميس إلى أن ما يؤكد ويثبت الهدر بالأموال العمومية أن مشروع عقد الاتفاق الرضائي لأعمال الصيانة والتشغيل للعام 2020 تضمّن مبالغ مالية تقلّ بأكثر من 20 مليار ليرة عن مشروع العام 2019.

ورأى خميس أن تلك المخالفات يتحمّلها كل من رئيس أجيرو وأعضاء الهيئة الذين شاركوا وتدخّلوا أو قصّروا في الواجبات الملقاة على عاتقهم في تسيير أعمال الهيئة بانتظام ووفقاً لأحكام القوانين النافذة، الأمر الذي تسبّب بالهدر والخسارة للأموال العمومية، ما يستوجب ملاحقتهم أمام ديوان المحاسبة.

كذلك ادعى خميس على كريدية وضاهر وأبو فرحات أمام النيابة العامة التمييزية، انطلاقاً من أن الأفعال المشار إليها سابقاً تشكّل جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات، كإساءة استعمال السلطة والإخلال بالواجبات الوظيفية (المادة 371)، صرف النفوذ (المادة 357)، الإهمال في القيام بالوظيفة (المادة 373)، إضافة إلى الجرم المنصوص عليه في المادة 363 التي تنص على أن يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من مئتي ألف ليرة إلى مليون ليرة الموظف المنوط به الإشراف على المناقصة أو التكليف بالتراضي أو بأي طريقة أو مراقبة مراحل التنفيذ أو التكليف أو أهمل المراقبة.

تجدر الإشارة الى أن الادعاء من قبل ديوان المحاسبة يُسقِط عن الموظف الملاحق الحصانة الوظيفية. ما يعني أن النيابة العامة التمييزية يمكنها السير فوراً في التحقيق من دون الحاجة إلى موافقة من الرئيس المباشر للموظف، وفي هذه الحال، وزير الاتصالات كونه وزير الوصاية على أوجيرو.

تقرير

هل يؤجّل الحريري المؤتمر العام للتيار؟

ميسم رزق

لم ينقُض تيار «المُستقبل» عنه آثار المسار السياسي الذي وضعه - بعد التسوية الرئاسية مع العماد ميشال عون - في حالة صدام مع بيئته وشارعه وجمهوره. وإلى اليوم، لم تظهر بعد نتائج الفرصة التي اقتنصها الرئيس سعد الحريري في «17 تشرين» للهروب من الحكومة والتفاهم مع الوزير جبران باسيل، إذ لم يتكشّف بعد إذا ما كانَ الخيار علي فياض في جلسة سابقة للجنة، قد أعاد شد العلاقة بين قيادة التيار وجمهوره. هذه نتيجة ربما يُمكن أن يظهّرها المؤتمر العام للتيار، الذي دخل التيار «مداره» (بعقد كل أربع سنوات ما بين حزيران وكانون الأول)، من دون وجود أي مؤشر على انعقاده. لا شك أن الخطوة ضرورية لإعادة النظر في التركيبة التنظيمية، وإعادة إشراك القاعدة الشعبية في العملية الحزبية والوصول إلى القرارات السياسية، خاصة في ظل ما يتعرض له الشارع من محاولات «سرقة» ودخول على خط الزعامة. فهل يُغامر الحريري بتأجيل هذا الاستحقاق؟

خلف هذا العنوان الكبير، لا يزال الأمين العام للتيار أحمد الحريري ورئيس جمعية «بيروت للتنمية الاجتماعية» أحمد هاشمية يتنافسان في سبيل إما الظفر بموقع أو الاحتفاظ بنفوذ. ورغم أن هاشمية أقام منذ أيام مأدبة غداء على شرف أحمد الحريري في منزله في بحمدون، بحضور عضو الأمانة العامة في التيار العميد محمود الجمل، ومنسق عام بيروت سامر سويرة، والمنسق السابق وليد دمشقية، ونائب رئيس جمعية بيروت للتنمية هشام مكمل وعدد من أعضاء التيار والجمعية كطارق الدنا، ومحمد يموت، وسيف دياب، وسمير الخطيب، وهاشم عيتاني، إلا أن الغداء لن يقدّم أو يؤخر في التوتر الذي طبع علاقة «الأحمدين» في الأشهر الماضية، وخلق بلبلة داخل التيار، ولا سيما بين مؤيدي كل من الحريري وهاشمية على الأرض.

«المصالحة» الشكلية سبقها تشكيل لجنتين: واحدة مقربة من الأمين العام، ومؤلفة من نائبه وسام شبلي، وعضو المكتب السياسي محمد شومان، ورئيس مؤسسة بيروت باي بايك للدراجات جواد سبيتي (لا صفة حزبية له، ويحضر اجتماعات في الأمانة العامة منذ شهر)، إضافة إلى المحامي حسن حلواني (انتدبه التيار في وزارة الداخلية أيام الوزير نهاد المشنوق). وتعمل هذه اللجنة على اجتراح أفكار تسعى الى تغيير النظام الداخلي، ومنها على سبيل المثال الذهاب إلى إلغاء المكتب السياسي والأمانة العامة واستبدالهما بمكتب الرئيس وإلى جانبه نائبين هما الحريري (أحمد) وهاشمية كنوع من التسوية، على أن ينبثق من هذا المكتب عدة منسقيات، ما يعني نسفاً للنظام الداخلي للتيار. أما الثانية فهي تابعة لهاشمية، وانضم اليها كل من محمد يموت، وطارق الدنا، والعميد محمود الجمل، ووليد دمشقية وسامر سويرة، ومهمتها بحسب مستقبليين «متابعة كل الشؤون التنموية والقضائية والأمنية، في ظل غياب وتراجع حضور وثقل فريق منسقية بيروت». وفيما قالت مصادر من الطرفين إنه «لا تنافس بين اللجنتين، بل هما ستعملان بشكل موازٍ لمصلحة التيار»، أشارت إلى أن «لا قرار حتى اللحظة بعقد المؤتمر العام، ولا علاقة لظروف البلاد او وباء كورونا بذلك، لكنه مرتبط باعتبارات داخلية». ولفتت المصادر إلى أن «الأفكار التي تطرح أمر طبيعي، لكن لا يُمكن ترجمتها وتحويلها إلى أمر واقع من دون إقرارها في المؤتمر، فأي تعديل في النظام الداخلي يحتاج الى التصويت»، بينما تتحدث مصادر أخرى عن أن تأجيل المؤتمر قد يكون سببه «عدم رغبة لدى الرئيس سعد الحريري في تأجيج الصراع بين ابن عمته وصديقه في حال إجراء تغييرات في المواقع التنظيمية، خاصة في حال تسلّم هاشمية موقعاً قيادياً»، علماً بأن الحريري حتى الآن لم يوقّع على ورقة تعطي هاشمية صفة رسمية داخل التيار، وكان بإمكانه ذلك لو أراد، مع أن حركة الرجل في بيروت تفوق بكثير حركة أحمد الحريري. ورجّحت المصادر أن ينتظر رئيس «المستقبل» إلى ما بعد الانتخابات النيابية، «إذ يكون أمر ترشيح أحمد الحريري في صيدا قد حُسم».

> من بين الأفكار المطروحة إلغاء المكتب السياسي والأمانة العامة واستبدالهما بمكتب الرئيس

(هيثم الموسوي)

قضية

مصرف لبنان يضرب «قطاع» المستلزمات الزراعية

راجانا حميّة

تكاد لا تمرّ مناسبة رسمية من دون «لازمة» تحويل الاقتصاد من الريع إلى الإنتاج، وخصوصاً في شقّيه الزراعي والصناعي، حتى صارت «عدّة الشغل» للخطاب الرسمي الذي دخلت إليه، مع الوقوف على حافة الانهيار، مصطلحات جديدة مثل دعم المزارعين وتعزيز القطاعات الإنتاجية والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاجي. لكن، على ما يبدو، لا تزال هذه المصطلحات فضفاضة على فهم المعنيين لما تعنيه، وخصوصاً في ظل التناقض بين الخطاب والواقع، إذ لا تزال الزراعة قطاعاً مذموماً. وعندما عزمت الدولة على دعم المزارعين وقطاعهم أخيراً، جاءت الترجمة مسوخة في «سلّة دعم».

على الأقل، هذا ما قاله المزارعون لوزير الزراعة عباس مرتضى، أواخر الأسبوع الماضي، في اجتماع خُصّص لإبداء الرأي بلائحة المستلزمات الزراعية والمدخلات التي أعلن عنها مصرف لبنان أخيراً، ضمن السلة الغذائية والمواد الأولية للصناعات الغذائية التي أطلقتها وزارة الاقتصاد والتجارة. في الشكل، لا تفي اللائحة بالغرض كونها لم تتضمن ما يكفي مما يعوزه القطاع الزراعي من مستلزمات. أما في المضمون، فلم تنل رضى المعنيين في القطاع الزراعي من مزارعين ومستوردي مستلزمات ومعدّات زراعية، إذ أنها تفرض عليهم رسمياً، ما يحاربونه منذ تشرين الثاني الماضي، تاريخ وقف المصارف التحاويل والاعتمادات وإلغاء القروض الزراعية التي حالت دون استيراد المزارعين ما يلزمهم، إذ أن مصرف لبنان اليوم، عبر وزارة الاقتصاد، يفرض على مستوردي المستلزمات والمعدات الزراعية سياسة دعم نفسها خذلت الأدوية لمكافحة الآفات والحشرات»، و«حوالى 50% منهم لم يحصلوا على الأسمدة الكافية لمزروعاتهم»، فيما «100% لم يشتروا المعدات الزراعية الحديثة اللازمة لهم». هذا ما أشار إليه بيان المكتب التنفيذي لتجمع المزارعين في البقاع. محذّراً من أنه إذا استمر هذا الفرض قائماً، «فلأرجح أننا العام المقبل لن نزرع وستدبّ المجاعة»، يقول الصقر. مع ذلك، ليس دولار الاستيراد هو ما يقصم ظهور المزارعين فقط، إذ أن سلة الدعم نفسها خذلت الزراعة مرة إضافية، من خلال دعم استيراد بعض الأصناف الأساسية في روزنامة المزارعين، وخصوصاً الحبوب كالعدس والحمص والفاصولياء. ويأسف الترشيشي لقرار «الاقتصاد» دعم هذه الأصناف «بدل دعم زراعتها محلياً وتأمين الحماية لها»، معرباً عن الخشية من قرارات دعم إضافية «منها دعم الشعير، في الوقت الذي تبدأ فيه الحصيدة عندنا».

> إذا استمر مصرف لبنان في إجراءاته فالأرجح أننا لن نزرع شيئاً العام المقبل

يعيد المزارعون ومستوردو المستلزمات والمعدات الزراعية التذكير بالمطلب الأساس المتعلّق بدعم هذا القطاع، أسوة بالقطاعات الأخرى «من خلال شمل استيراد المعدات والمستلزمات الرئيسية للنهوض بالقطاع الزراعي بالتعميم 530 لمصرف لبنان أسوة بالدواء والقمح والمحروقات وغيرها، على قاعدة تأمين مصرف لبنان 85% من الدولارات وفق السعر الرسمي، فيما يتكفل المستوردون بـ15% المتبقية»، وخصوصاً أن ما يحتاج إليه القطاع من المستلزمات لا يتعدّى الـ140 مليون دولار سنوياً، على ما يؤكد نقيب مستوردي المستلزمات والمعدات الزراعية، ميشال عقل. وإلا «تحرير أموالنا في المصارف». ما عدا ذلك، لا خيارات متاحة.

حالياً، يُعد هؤلاء لائحة جديدة مفصّلة بالمستلزمات والمعدات الزراعية، نزولاً عند طلب وزير الزراعة، على أن يعرضها على مجلس الوزراء، والاتفاق عليها «بما يخدم هذا القطاع الذي يشكل العمود الأساسي في تحصيل وتحقيق الأمن الغذائي»، على حد قول مرتضى. المزارعون، من جهتهم، يعرفون ما ينقصهم، بورقة ومن دونها. فإضافة إلى المطالبة بدعمهم بدولار الاستيراد وتحرير أموالهم، يطالبون أيضاً بصياغة سياسة دعم للأصناف الأساسية التي يزرعونها، وخصوصاً الحبوب بدلاً من دعم استيرادها، ودفع مستحقات المزارعين من مخصّصات القمح، وتسهيل عملية التصدير إلى الأسواق الخارجية، والعمل مع السلطات السورية لإلغاء الضريبة عن السيارات المصدّرة أو المعاملة بالمثل، وتأمين مادة المازوت للمزارعين ومكافحة التهريب وضبط المعابر ومنع تهريب المُنتجات إلى الأسواق اللبنانية بكلّ الوسائل ومصادرتها.

أكثر من 80٪ من المزارعين لم يتمكنوا هذا العام من استعمال الأدوية لمكافحة الآفات والحشرات (علي حشيشو)

تقرير

طلاب الجامعات يناشدون «التربية» حمايتهم من «الدولرة» و«الامتحانات»

فاتن الحاج

حملة «#التعليم_مش_سلعة» التي استمرت أسبوعاً رفضاً لـ«دولرة» الأقساط وطرق تعاطي الإدارات الجامعية مع التعليم عن بعد والامتحانات، تُوّجت أمس باعتصام نفّذته المجموعات الطلابية اليسارية والنوادي العلمانية في الجامعات الخاصة والجامعة اللبنانية، أمام وزارة التربية. شارك في التحرك طلاب من الجامعات اللبنانية والأميركية واللبنانية الأميركية واليسوعية وجامعة واللويزة والبلمند، وانضم إليهم طلاب من المدارس الرسمية والخاصة، احتجاجاً على «دولرة» الأقساط، ولفرض العقد الطلابي الذي يتضمن تجميد كل الأقساط خلال فترة دراسة الطالب في الجامعة. كما طالب المعتصمون بإيجاد صيغة تطمئن طلاب «اللبنانية» إلى الامتحانات النهائية بعدما تقرر إجراؤها حضورياً في القاعات الدراسية. وناشدوا وزير التربية طارق المجذوب القيام بدوره، لكون الوزارة هي الجهة الوصية على التعليم الجامعي الخاص، والمؤتمنة على محاربة الاتجار بالتعليم، وعلى سلامة الطلاب في الجامعة اللبنانية ضد وباء «كورونا».

وسبق الاعتصام تعليق صور للمجذوب على باب الوزارة، وقد وضع ملصق على عينيه، في إشارة إلى عدم تدخله حتى الآن لإحباط «دولرة» الأقساط وحسم مصير الامتحانات.

في موازاة ذلك، برزت أمس مقاطعة طلاب السنة الثانية والثالثة في كلية الحقوق - الفرع الرابع زحلة، ومن كل الانتماءات، للتعليم عن بعد، إلى حين إنصاف الطلاب وتحديد آلية امتحانات تراعي الأوضاع الصحية الحالية، ملوّحين بالتصعيد.

وكان عقد، أمس، اجتماع لـ«مجلس العمداء» في مجمع الجامعة في الحدث، أبدى خلاله عمداء الكليات استعدادهم لتحمّل مسؤولية حضور الطلاب إلى القاعات والمختبرات لإجراء الامتحانات، وجرى التوافق على أن يقدم كل عميد رؤية تطمئن الطلاب وأهاليهم إلى حسن تطبيق الإجراءات الصحية والوقائية، وأن يرفع كل منهم خريطة واضحة بتوزيع المتحنين على القاعات، فيما ينتظر أن يجري الحوار

> مجلس العمداء قرر خفض مدة الامتحان مع وضع خريطة واضحة لتوزيع الطلاب

بشأنها مع الطلاب. وكان تأكيد لارتداء الجميع الكمامات، على أن تؤخذ حرارة الطلاب قبل دخولهم قاعة الامتحان، وأن تخفض مدة الامتحان إلى ساعة ونصف بدلاً من ساعتين، وأن تكون الأسئلة جدية، لكن غير تعجيزية، مع التعويض حضورياً في الصفوف للطلاب الذين لم يستطيعوا متابعة التعليم عن بعد.

عميد كلية الهندسة رفيق يونس أكد لـ«الأخبار» أن الكلية لن تجري امتحانات نهائية قبل انتهاء مهلة التعبئة العامة في 5 تموز، فيما الامتحانات الجزئية ستجرى «أونلاين». الكلية وضعت خريطة تقضي بتنظيم امتحانات كل قسم على حدة، إذ لن يتجاوز عدد الحاضرين إلى الكلية 100 طالب في الحد الأقصى، سيوزعون على 40 غرفة، أي إن القاعة لن تضم أكثر من 4 طلاب. ويجري كل قسم امتحاناته على يومين، وتكون مدة الامتحان ساعة واحدة فقط.

ولفتت عميدة كلية الصحة العامة حسناء بو هارون إلى أن الكلية ستجري امتحاناتها في المواد التي أنجزت ضمن فترة التعبئة العامة، مستندة إلى موافقة حصلت عليها الجامعة من رئيس الحكومة حسان دياب، في حين أن الحضور إلى الصفوف لاستكمال بعض الدروس والأعمال التطبيقية غير المنجزة سيكون خارج هذه الفترة، وفق برمجة يضعها مديرو الفروع.

وأصدر عميد كلية العلوم بسام بدران بياناً أمس أكد فيه إجراء الامتحانات المحددة مبدئياً في 22 تموز، في القاعات الكبرى في الكليات المجاورة في مجمع الحدث والمطاعم التابعة للكلية والساحات المفتوحة (المسقوفة) بعد تجهيزها، ضمن التدابير الصحية، ولا سيما التعقيم قبل كل فترة من فترات الامتحان وبعدها.

من الاعتصام امام مبنى وزارة التربية امس (الاخبار)

تقرير

ورود كنجو قتلها تجار الموت

رحيل دندش

قضت ورود كنجو (28 سنة)، أول من أمس، وبين يديها طفلها الصغير برصاص السلاح المتفلّت. تركت طفلها الرضيع (سنة ونصف سنة) ممدّداً إلى جانبها، وخلّفت وراءها أخويه الصغيرين اللذين كانا ينتظرانها في المنزل وزوجاً مفجوعاً برحيلها الصادم. كانت واحدة من «الجولات» اليومية بين تجار المخدرات التي اعتادها سكان مخيم شاتيلا، والتي تقتل كثيرين من غير ضجة في العادة. لكن الكاميرات، هذه المرة، وثّقت مقتل ورود، ولولاها لماتت من دون بواك كحال من سبقوها. هناك في المخيم حيث الموت هو العادي، تجارته تجري بعادية فجة. العادي الذي من فرط عاديته لا يفعل أحد شيئاً لكسر رتابته. كان على سكان المخيم أن يتكيّفوا مع الموت، ولعل هذا ما يفسّر خروج ورود في عز لعلعة الرصاص لقضاء شؤون الحياة. فغدرتها رصاصة «عادية»! الجميع هناك يستنكر ويتقاذف المسؤوليات. في المخيم الصغير بمساحة تقل عن كيلومتر مربع واحد نحو 16 فصيلاً فلسطينياً. لذلك سيكون عدد بيانات الاستنكار هائلاً على وقع الموت الذي لا يفعل أحد شيئاً حياله. تبدأ القصة من الهنغار الشهير الذي بني منذ أكثر من 15 سنة على أطراف المخيم، في شارع قريحة الذي بات يعرف بـ«شارع الموت». الهنغار يعود إلى أحد كبار تجار المخدرات ويتردد إليه تجار ومتعاطون من داخل المخيم وخارجه، وفيه تتم الصفقات وتباع أصناف المخدرات الرديئة والممتازة، كل بحسب أمواله ومسروقاته، إذ يعج الهنغار بالمسروقات على أنواعها التي يقايضها المتعاطون بالبضاعة. هناك، تدور الحروب بين التجار على خلفية تقاسم الضحايا والغلال، بعدما قسّم كل تاجر نطاق عمله.

في أيلول الماضي أحرق الأهالي الهنغار، لكنه بقي عصيّاً على الموت، شأنه شأن «عكر» و«بلبل» و«أبو شاكوش» و«وطّار» وغيرهم من كبار التجار الذين «يفرّخون» باستمرار. بعد فاجعة مقتل ورود لم تهدأ غضبة الأهالي. خرجوا في تظاهرات ليلاً يحملون العصي وكل ما كبتوه طويلاً من صرخات، وتقدموا نحو بيوت التجار المشبوهين يتقدمهم زوج ورود، توفيق كنجو، حاملاً طفله وسط هتافات «تاجر المخدرات موساد صهيوني»، «شعبي ع المخدرات»، «بدنا نحرق الهنغار»، و«الشعب يريد إسقاط المخيم»... والهتاف الأخير يحمل الكثير من اللوم للفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية داخل المخيم وللدولة اللبنانية، ويذهب أكثر إلى القول صراحة إن الفصائل متورطة ومستفيدة من التجار. أحد سكان المخيم (رفض الكشف عن هويته) قال إن بقاء الهنغار مردّه أن «المسائيل يقبضون من تجار المخدرات ويغطونهم». أما بيانات الاستنكار فلا تعدو كونها «ضحكاً على الدقون لم تعد تنطلي على الأهالي»، فيما المداهمات التي تقوم بها قوى الأمن الفلسطيني هدفها «امتصاص غضب الأهالي ولا تحل مشكلة المخدرات المتجذرة في المخيم».

لبناني مقيم في حي فرحات، المحاذي للمخيم وللهنغار الشهير، يؤكد أن شاتيلا «أقوى مخيم في تجارة المخدرات، وكل متعاط يجد أي صنف يريده». هناك، «تُقايض المسروقات من سيارات وموتسيكلات وهواتف... ببضاعة، والجن الأزرق لن يصل إليها». ويوضح أن كبار التجار في المخيم فلسطينيون، ولكن ثمة تجار لبنانيون يعملون بضوء أخضر من القوى الفلسطينية، متحدثاً عن «شارع الوحش»، المحاذي لشاتيلا، حيث يرتع تجار المخدرات «واول وآخر مرة دخله الجيش اللبناني كانت قبل سنة ونصف سنة»!

الكاتب الفلسطيني حمزة البشتاوي يلفت الى أن المعارك «غالباً ما تشتعل في المخيم بين تجار المخدرات على خلفية التحاصص على الزبائن». اهل المخيم «ملّوا الوعود، وهذا ما عبّرت عنه تحركات الأهالي المقتنعين بواحد من ثلاثة احتمالات: إما أن الفصائل متورطة، أو ثمة عجز غير مسبوق، أو أن الاهتمام بالحياة اليومية لأهالي المخيم ليس على جدول أولوياتها».

يعج «الهنغار» بالمسروقات على انواعها التي يقايضها المتعاطون بالبضاعة (مروان طحطح)

تقرير

19 إصابة جديدة... و«الحريري» لم يعد وحيداً

أي إصابة بفيروس كورونا تُشخّص بعد وفودها إلى لبنان ستُنقل مُباشرة إلى المُستشفى الحكومي التابع لمقرّ سكن المصاب. هذا ما أعلنه وزير الصحة حمد حسن، أمس، مُعلناً بداية مرحلة «اللامركزية» في التعاطي مع الواقع الوبائي.

أهمية ذلك تكمن في أنه يُمثّل، أخيراً، إعلاناً واضحاً عن جاهزية المُستشفيات الحكومية التي يفترض أن تلعب دورها في الأزمة وأن تساند مُستشفى رفيق الحريري الحكومي الذي ألقى على عاتقه ثقل الأزمة، واستقبل أكثر من 60% من المُصابين.

ووفق أرقام غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث، فإن هناك - إلى مُستشفى رفيق الحريري الحكومي - عشرة مُستشفيات حكومية باتت مجهزة لعلاج مصابي «كورونا» في المناطق (النبطية، الهرمل، بشري، بعلبك، بنت جبيل، حلبا، طرابلس، فتوح كسروان، مشغرة والهراوي فيما لا يزال مُستشفى صيدا الحكومي قيد التجهيز)، علماً بأن هناك نحو 30 مُستشفى حكومياً في لبنان.

وأعلنت وزارة الصحة، أمس، تسجيل 19 حالة جديدة (خمسة وافدين و14 مُقيماً) من أصل 1027 خضعوا للفحص، ما رفع إجمالي الإصابات إلى 1350.

ومع وصول عداد الشفاء الى 779 حالة والوفيات وصلت الى 30 حالة، أصبح عدد المُصابين الفعليين 541 بينهم 479 في العزل المنزلي.

> عدد المُصابين الفعليين 541 منهم 479 في العزل المنزلي

رئيس الحكومة حسان دياب ترأس، أمس، اجتماع اللجنة الوزارية لعودة اللبنانيين، للبحث في الاستعدادات للمرحلة الرابعة من عودة اللبنانيين من الخارج، بين 11 و19 حزيران الجاري، على أن يعقد اجتماع آخر في الأيام المُقبلة للبحث في إجراءات السلامة العامة التي ستواكب خطة إعادة فتح المطار.

في هذا الوقت، لا تزال المناطق «تعتمد على نفسها» وتجهد في تفعيل المبادرات المتعلقة بمكافحة الفيروس. فقد أجرت بلدية كفرمان، مثلاً، فحوصات PCR للبنانية الأميركية ومُستشفى رزق وستوصف كفرمان الخيري لأكثر من 50 شخصاً، من ضمنهم أشخاص أنهوا فترة حجرهم فضلاً عن أصحاب محال تجارية في البلدة.

وأجرت الجامعة اللبنانية الأميركية lau، عبر العيادة المتنقلة التابعة للمركز الطبي في الجامعة، عدداً من الفحوصات في جديدة مرجعيون شملت أشخاصاً يعملون في أماكن لم تشملها التعبئة العامة، مثل المخاتير، وعناصر من القوى الأمنية وشرطة البلدية والمجلس البلدي، والعاملين في محال السوبرماركت وفي القطاع الغذائي والطبي والإعلامي، والوافدين من السفر الموجودين في الحجر الصحي.

(الأخبار)

الكرة اللبنانية

«أزمة عقود» بين الأندية واللاعبين تلوح في الأفق

يعتبر النجم حسن معتوق ان اللاعب هو الحلقة الاضعف في الكرة اللبنانية وعانى غالباً من قرارات جائرة (أ ف ب)

ما ان خرج الاتّحاد اللبناني لكرة القدم بقرار إلغاء الموسم وإعلانه بدء المباحثات لإيجاد آلية لإطلاق موسم جديد، حتى طُرحت إشكالية مهمة في الشارع الكروي، تتمحور حول المدة الزمنية للعقود التي تربط اللاعبين بالأندية، خصوصاً تلك التي دفعت الأموال وخسرت سنة من اتّفاقاتها الموقّعة

شربل كريّم

لا يخفى أن عملية «شدّ حبال» ستبدأ بين الأندية واللاعبين في وقتٍ قريب جداً. وطبعاً إذا ما بدأت هذه العملية بهدوء ولطف، فإنها ستتحوّل في مكان ما إلى خطرٍ على علاقة اللاعبين بأنديتهم، وخصوصاً إذا ما نادت هذه الأخيرة بأنها مظلومة هذه المرّة، في وقتٍ سيبقى فيه اللاعبون مصرّون على أنهم الذين يتضرّرون دائماً من أي مشكلة عامة في النادي أو خارجه.

وهنا الحديث عن أزمة عقود مرتقبة، وهي تُختصر ببساطة بمسألة توقيع الأندية لعقود احترافية مع عددٍ من اللاعبين، والتزام بعضها بدفع ما هو متّفق عليه في العقد الأصلي أو إذا صحّ التعبير، ما تمّ الاتفاق عليه قبل تراكم الأزمات في لبنان. في المقابل، خسرت هذه الأندية موسماً كاملاً حيث إنها لم تتمكّن من الاستفادة بشكلٍ مثالي من اللاعب بحسب ما تجيزه الفترة الزمنية للعقد، وهو ما يُعتبر ضربةً مؤلمة لها، وتحديداً لتلك الأندية التي جهدت لإقناع هذا اللاعب أو ذاك بالتوقيع على أطول عقدٍ ممكن بهدف الاستفادة من خدماته.

وهذه المسألة تبدو حاضرة في حالات عدة في كرة القدم اللبنانية، وستفتح الباب بلا شك على الكثير من الأخذ والردّ في المرحلة المقبلة.

الحلّ بالتفاهم

نادي النجمة هو أحد الأندية التي عمّمت في أكثر من مناسبة أنها حريصة على دفع رواتب لاعبيها خلال الأزمة الحاصلة. وبلا شك لا يمكن معرفة حجم المستحقات التي تعطيها الأندية في فترة توقّف المنافسات، لكن رغم ذلك تعكس أي خطوة من هذا النوع التزاماً يمكن أن يفتح للنادي الباب لإقناع لاعبيه بالبقاء لفترة أطول من تلك التي تنصّ عليها عقودهم.

ويقول أمين سرّ النجمة أسعد سبليني لـ«الأخبار»: «لا يمكن القول إننا فتحنا هذا الموضوع مع لاعبينا بشكلٍ مباشر، لكن ما أعرفه هو أن غالبيتهم يتفهمون الوضع الذي نعيشه، وبالتالي فإنّ أي اتفاق مستقبلي جديد سيكون من خلال التفاهم وبالتراضي». ويتابع: «قد يقول البعض إن نصّ العقد واضح، لكن الغالبية الساحقة تقدّر موقف الإدارة بعدم تخلّيها عن اللاعبين في عزّ الأزمة، وحرصها على أن لقمة عيشهم هي مسألة مقدّسة. لذا فإنّ حرصنا على ألّا يلحق الغُبن بأيّ أحدٍ ولو أن كل أشكال الرعاية توقفت تقريباً». ويعقّب: «هذه المسألة تحديداً أعتقد أنها ستلعب دورها، وذلك في موازاة إدراك اللاعبين أن العقود ستختلف بعد «كورونا» والأزمة الاقتصادية من الناحيتين المادية والزمنية».

> **يدرس الاتّحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» تطبيق استثناءات مؤقتة بشأن عقود اللاعبين**

ويؤكّد سبليني أن ناديه سيعمل على حفظ حقوق كل لاعبيه عبر معالجة كلّ حالة على حدة «ولا نريد أن يخاف اللاعبون من مسألة توقيع عقد جديد، وهو ما سيعرفونه في المرحلة المقبلة التي سنتحضر فيها لقراءة الوضع معهم مع عودة النشاط، وكل شيء سيكون بالتراضي».

اللاعبون يرفضون الظلم

وأيّاً تكن المعادلة التي ستطرحها الأندية، قد ينادي قسمٌ لا بأس به من اللاعبين بالظلم، فهم أصلاً كافحوا للتخلّص من الارتباط بعقود مدى الحياة، عندما نقلوا أنفسهم إلى مرحلة عقودٍ تحدّد سنوات ارتباطهم بأنديتهم، وبالتالي فإنّ أي بحثٍ في أي تغيير أو تمديدٍ غير منطقي (بالنسبة إليهم) في عقودهم سيفجّر أزمة قانونية.

النجم حسن معتوق على سبيل المثال كان قد وقّع على عقدٍ لمدة 3 سنوات مع نادي الأنصار، لكن الأخير لم يستفد من لاعبه في موسمه الأول معه، وقد واظب على دفع راتبه بحسب الاتفاق الجديد بينهما، بحسب ما يؤكّد قائد منتخب لبنان. لكن في حال أراد النادي البيروتي موافقة معتوق على البقاء معه لسنةٍ إضافية، ماذا سيكون ردّه؟

يقول الرقم 7 بأن أي معادلة فرض تمديد عقدٍ من دون موافقة اللاعب هي مسألةٌ ظالمة «لسنا وحدنا في العالم بل إن كرة القدم توقّفت في كل مكان، وبالتالي في حال صدر أي قانون يلحظ هذا الطرح فإننا كلاعبين سنوافق عليه على مضض». ويضيف: «كلنا نعلم أن اللاعب هو الحلقة الأضعف في الكرة اللبنانية وعانى غالباً من قرارات جائرة، وبالتالي جاءت العقود لتنظّم حياته المهنية وتحميه. أتكلم عن نفسي هنا، إذ وافقت على تقاضي نصف راتبٍ بالليرة اللبنانية ووفق سعر صرف الرسمي، وهذا يُعتبر تضحية، ما يعني أنني لعبت دوري تجاه النادي ولم أتقدّم بأيّ شكوى ضده أو مطالبة بكامل مستحقات العقد».

ويوضح معتوق أن مبادرة أي نادٍ في تعويض المبالغ التي حسمها للاعبيه ستساعده بلا شك على إقناعهم بالالتزام معه لفترة أطول، وذلك من باب ردّ الجميل بطريقة أخلاقية لا سلبية. ويعطي الجناح الهداف مثلاً عن نادي الأنصار «إذ رغم كل الظروف وقف ناديُنا ورئيسه إلى جانب اللاعبين من الناحيتين المادية والمعنوية بعكس ما فعله الكثير من الأندية والتي أعتقد أنها ستجد صعوبة في إقناع لاعبيها بالبقاء معها». ويختم: «يبقى الخيار الأول والأخير للاعب، لكن إذا ما صدر قرار في كل العالم لمصلحة الأندية فإن الجميع سيلتزم بالقانون».

القانون واضح ولكن...

ويبدو القانون واضحاً في هذا الإطار، وقد شرحه العضو السابق في الاتحاد اللبناني لكرة القدم المحامي جيرار حبيبيان في مقابلة تلفزيونية بقوله: «هنا نتوقف عند القوة القاهرة، وهو حدث غير متوقّع حصوله عند توقيع العقود، ويؤدي إلى تعقيدات في تطبيق الموجبات التعاقدية على غرار أزمة «كورونا» الحالية. القوانين الموجودة في الاتحاد الدولي واضحة، وبالتالي إذا ما بقي الوضع على ما هو عليه فمن البديهي أن تفكر الجهة الناظمة العليا بحلول قانونية تسمح للاعبين والأندية بالتحرّر من الموجبات التعاقدية من دون أي تداعيات».

وبالفعل بدأ «الفيفا» بحسب رئيسه السويسري جياني انفانتينو يدرس تطبيق استثناءات مؤقتة بشأن عقود اللاعبين. وفي هذا الإطار أيضاً، يقول المحامي المتخصّص بالعقود جو يزبك لـ«الأخبار»: «هذا الموضوع مطروح بقوة في العالم حالياً، و«الفيفا» يعمل على إيجاد حلول بعد تصاعد أصوات عددٍ من الأندية».

ويشرح يزبك: «كل العقود المدنية والتجارية وعقود العمل يتمّ تعليقها خلال فترة القوة القاهرة، وقد ينطبق مبدأ تمديدها أوتوماتيكياً بحُكم القانون وبحسب المدة التي توقفت فيها خلال الفترة القاهرة، وبالتالي فإنّ العقد يعود إلى السريان مع انتهاء الظرف الذي أدى إلى تعليقه». ويضيف: «لكن في حال بقيت القوة القاهرة يصبح العقد غير قابل للتنفيذ، وهناك عقود تلحظ مسألة فكّ الارتباط خلال مدةٍ متّفق عليها سلفاً، لكن إذا لم يكن هذا البند موجوداً تطلّ مشكلة معقّدة».

ويبقى أن الاتحاد اللبناني سيلعب دوراً أساسياً في مسألة العقود، مع الأخذ بعين الاعتبار ما سيصدر عن «الفيفا» الذي يلزم الاتحادات الوطنية بقوانينه. وحتى صدور قرار رسمي يبقى أي تغيير في العقود مرتبط بقرار محكمة أو نصّ قانوني أو اتفاقٍ رضائي بين الطرفين.

متابعة

الموسم الكروي ينطلق في 29 تموز

تستعيد الملاعب نشاطها مع البطولة التحضيرية نهاية تموز (عدنان الحاج علي)

توضّحت صورة الموسم الكروي الجديد بعد جلسة الاتحاد اللبناني لكرة القدم التي عقدت أمس وتقرر فيها مواعيد إطلاق النشاطات والمنافسات. ففي جلسة اللجنة التنفيذية برئاسة الرئيس هاشم حيدر، تقرر ما يأتي:

- اعتماد دليل الإرشادات والإجراءات الصحية الذي وضعه الاتحاد اللبناني لكرة القدم حفاظاً على سلامة جميع العاملين في الحقل الكروي مع إطلاق النشاط الرياضي. وطلب من جميع المعنيين الالتزام بالإرشادات، بالإضافة الى الإرشادات الصادرة عن وزارة الشباب والرياضة.

- إقامة مباراة منتخب لبنان الأول مع ضيفه منتخب سيريلانكا عند الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الخميس 12 تشرين الثاني 2020 على ملعب الرئيس الشهيد رفيق الحريري في صيدا، ضمن التصفيات الآسيوية المزدوجة والمؤهلة لكأسي العالم 2022 وآسيا 2023، بعدما حدّد الاتحادان الدولي والآسيوي المواعيد.

- إطلاق بطولة تحضيرية إلزامية لأندية الدرجة الأولى للموسم الجديد 2020-2021 في 29 تموز 2020، بعد أن تكون الدولة اللبنانية قد سمحت بإقامة المنافسات والمباريات. على أن تُعلن لاحقاً تسميتها الرسمية ونظامها الذي انتهى الاتحاد اللبناني من إعداده.

- إطلاق دوري الدرجتين الأولى والثانية للموسم 2020-2021 في 18 أيلول 2020.

- دعوة رؤساء أندية الدرجة الأولى الى اجتماع يُعقد يوم الإثنين في 15 حزيران 2020 عند الساعة الرابعة عصراً في مقر الاتحاد، لمناقشة أوضاع الأندية والتحضير لإطلاق الموسم الجديد 2020-2021.

العهد في وزارة الشباب والرياضة

من جهة أخرى، شهدت وزارة الشباب والرياضة حراكاً كروياً مع زيارة وفد نادي العهد لوزيرة الشباب والرياضة فارتينيه أوهانيان. تقدّم الوفد رئيس النادي تميم سليمان وأمين السر محمد عاصي وعضوا مجلس الإدارة مدير العلاقات العامة إبراهيم كوثراني والمسؤول الإعلامي يوسف يونس.

وقد هنّأ وفد نادي العهد وزيرة الشباب والرياضة بمناسبة تقلّدها منصبها الجديد وتداول معها في مشاكل كرة القدم اللبنانية المادية منها واللوجستية، ولا سيما بالنسبة إلى الفرق التي لديها مشاركات خارجية في البطولات العربية والآسيوية.

في المقابل، هنّأت وزيرة الشباب الرياضة نادي العهد على إحرازه كأس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم وهو الإنجاز الآسيوي الأول لكرة القدم اللبنانية، ووضعت نفسها مع فريق عملها في خدمة الرياضة اللبنانية، ودعت الأندية إلى ورشة عمل مع اتحاداتها لرفع توصيات يعمل فريق عمل الوزارة على تحويلها إلى مشاريع قوانين أو مراسيم، وخصوصاً أن الوزارة نجحت أخيراً في الاستفادة من خدمات قاضٍ منتدب لمساعدتها في اقتراح التحديثات القانونية الضرورية لعملها.

وأكدت الوزيرة أن المبالغ المرصودة لمساهمات الأندية ضمن موازنة 2020 هي حق لهذه الأندية وستعمل باقصى ما يمكنها من أجل تحصيلها للأندية التي أمامها استحقاقات كثيرة، ومنها كيفية مواجهة جائحة كورونا والنجاح في إقامة أنشطتها الرياضية الرسمية بطريقة تتعايش مع ضرورات الوقاية من هذا الفيروس الذي يتوقّع له الخبراء أن يستمر لمدة قد تصل إلى 18 شهراً.

(الأخبار)

حول العالم

بريمن في سباق مع الوقت

يحتلّ نادي فيردر بريمين الألماني المركز قبل الأخير في جدول الترتيب برصيد 25 نقطة من 30 مباراة بفارق ثلاث نقاط خلف فورتونا دوسلدورف في المركز المؤهل للملحق الصعود. وتفصله ست نقاط عن منطقة الأمان وفريق ماينتس صاحب المركز 15. وخسر فيردر بهدف من دون رد على أرضه أمام فولفسبورغ يوم الأحد الماضي وهو لا يحتفظ بأمل كبير في المباراة المقبلة في ملعبه حين يواجه بايرن ميونيخ المتصدّر. ويدرك فلوريان كوفيلت مدرب بريمن أن نقطة التحوّل يجب أن تكون عند زيارة بادربورن متذيل الترتيب يوم السبت المقبل. وقال المدرب البالغ عمره 37 عاماً: «أمامنا أربع مباريات لتحقيق الهدف الواقعي بتجنّب الهبوط». وأضاف «ما يشجعنا هو أننا لا نبتعد عن منطقة الأمان بسبع أو بثماني نقاط بل بثلاث نقاط فقط وتتبقى أربع مباريات لذا يمكننا تقليص الفارق».

سترلينغ: العنصرية مرض العصر

أيد رحيم سترلينغ لاعب مانشستر سيتي ومنتخب إنكلترا احتجاجات مكافحة العنصرية في بريطانيا بعد مقتل جورج فلويد بينما كان قيد الاحتجاز من الشرطة الأميركية في منيابوليس. وقال سترلينغ في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي): «المرض الوحيد في الوقت الحالي هو العنصرية التي نكافحها. كما هو الحال بالنسبة إلى جائحة (فيروس كورونا). نحن نحتاج إلى حلّ لإيقاف ذلك». وأضاف «في الوقت ذاته، هذا ما تفعله كل هذه الاحتجاجات. هم يحاولون الوصول إلى حل والوصول إلى سبيل لإيقاف الظلم الذي يرونه وهم يقاتلون من أجل هذا الأمر». وتابع «طالما يحدث ذلك بشكل سلمي وآمن ودون إصابة أي شخص أو تحطيم أي متاجر، يمكن مواصلة ذلك بطريقة سلمية».

وشارك الآلاف في مسيرات للدفاع عن أصحاب البشرة السمراء، في لندن وبعض المدن البريطانية الأخرى بعد مقتل فلويد في 25 مايو/ أيار.

وتسبّبت هذه الواقعة في اندلاع احتجاجات في العديد من المدن حول العالم ضد معاملة الشرطة للأقليات العرقية. وتوفي فلويد متأثراً بضغط رجل شرطة أبيض بركبته على عنقه لحوالى تسع دقائق.

لاعبو المنتخب الصيني يخالفون قواعد السلامة

عوقب ستة لاعبين من منتخب الصين لدون 19 عاماً في كرة القدم بالإيقاف لمدة ستة أشهر، وذلك لمخالفتهم قواعد الوقاية من فيروس كورونا المستجد من أجل احتساء الكحول في وقت متأخر من الليل. وقرّر الاتحاد الصيني لكرة القدم إيقاف اللاعبين الستة حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، كما فرضت عليهم أيضاً عقوبات من قبل أنديتهم بعدما تبيّن أنهم غادروا معسكر المنتخب في شنغهاي في 30 أيار/ مايو من دون إذن.

ونقلت وكالة «شينخوا» عن الاتحاد الصيني قوله «لقد كان انتهاكاً خطيراً للوائح مكافحة الوباء التي يطبقها الفريق، وأثر سلباً على الفريق بأكمله». وسيُمنع اللاعبون من جميع المباريات التي ينظمها اتحاد كرة القدم حتى 30 تشرين الثاني/ نوفمبر، ولن يُسمح لهم بالمشاركة مع المنتخب الوطني على أيّ مستوى خلال تلك الفترة.

وقال بطل الدوري الصيني الممتاز السابق شنغهاي سيبغ إنه قرّر تعليق رواتب ثلاثة من لاعبيه، وهم رين ليهاو وليو جورون وبينغ هاو، بسبب هذه المخالفة التي أجبرت اللاعبين الستة على كتابة مقالات نقد ذاتي بحسب ما كشف مدرب منتخب دون 19 عاماً تشنغ ياودونغ. وكان من المفترض أن يشارك منتخب دون 19 عاماً في دوري الدرجة الثالثة ضمن استعداداته لأولمبياد 2024 في باريس بحسب «شينخوا»، لكن «كوفيد-19» علق الموسم إلى أجل غير مسمى.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، امل التحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01/666314 ـ 15، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

الفيدرالية في لبنان: مأزق أم حل؟

جهاد إسماعيل *

تُعتبر التعددية الطائفية سمة رئيسية من سمات المجتمع اللبناني، وعنصراً رئيسياً في نظامه السياسي الذي يتطلّب توزيع المناصب والمراكز في الدولة على الطوائف الدينية المختلفة، حتى باتت علاقة الفرد بالدولة تتحدّد من خلال انتمائه الطائفي، لا من خلال انتمائه الوطني الذي يذوب أمام حالة نفسية يشعر من خلالها «اللبناني»، بأنه ابن طائفته قبل أن يكون لبنانياً، وشعوره بالتضامن مع أبناء طائفته والتباعد عن باقي المواطنين. وقد جعل هذا الأمر «الطائفية» سدّاً منيعاً لإقامة دولة مركزية قوية يسود فيها حكم القانون دون سواه، وسمح للمستفيدين من منظومة كهذه بطرح «الفيدرالية» كنظام سياسي يؤدّي إلى تقسيم البلاد إلى دويلات تحكم كلّ طائفة نفسها بنفسها، بمعزل عمّا يقوله الدستور في هذا الصدد!

بعيداً عن النقاش الدستوري للمسألة المطروحة، إلّا أنّ ما يجري عموماً يجسّد الواقع الفيدرالي الذي يتحاشى الجميع الاعتراف به، من خلال سريان التوافق الطائفي وحده على القرارات الوطنية، علاوة على الاجتماعات والمؤتمرات والمصالحات التي تقرّر بالإنابة عن المؤسسات الدستورية في كلّ القرارات المصيرية والعادية، تحت ذريعة الاعتبارات الميثاقية والتوافقية! ناهيك عن تقسيم البلد إلى مناطق، بالتفاهم مع المرجعيات الطائفية، وتشكيل صناديق ومجالس وهيئات لكل منطقة على حدة، بهدف تطبيق آلية «التحاصّص» لكل مقدرات ومكتسبات الدولة لصالح المرجعيات الطائفية.

لذلك، يستوجب دراسة القيود التي تعترض تطبيق الفيدرالية، من خلال الشقين التاليين:

ـ الشق الأول: القيد الدستوري ـ الحقوقي: ثمة قيود تحول دون طرح الفيدرالية في لبنان، تتمثّل في الفقرة «ط» من مقدمة الدستور التي تنص على: «أرض لبنان، أرض واحدة لكل اللبنانيين، فلكلّ لبناني الحق في الإقامة على أيّ جزء منها والتمتّع به في ظلّ سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين».

كما أن المادة الأولى من الدستور تؤكّد أن لبنان وحدة لا تتجزّأ وسيادة تامة، ما يمنع بشكل أو باخر التداول في أي طرح يتنافى مع الوحدوية التي يحلو للبعض أن يعتبرها خطراً داهماً أمام تطلّعات التقسيم! لا سيما أن الدستور اللبناني في العديد من مواده يرسم مستقبل لبنان السياسي، بعيداً عن أيّ قيد جغرافي أو طائفي أو اجتماعي، ويحدّد السقف العام لممارسة تطلّعات الطائفية في المؤسسات الدستورية، حيث بالعودة إلى نص المادة 22 من الدستور نستنتج أن المشترع أراد إعلاء الاعتبار الوطني من خلال مجلس نواب على أساس وطني، وحصر الطائفية في مجلس الشيوخ، بهدف طمأنة الطوائف، ومراعاة هواجسها ومخاوفها، لا تكريسها من خلال مشاريع فئوية تهدّد أي إمكانية لقيامة الوطن.

وما يعزّز هذا المنحى من التحليل هو نصّ المادة 95 من الدستور الذي يدعو كلّ المؤسّسات الدستورية إلى العمل على إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية، وتشكيل الهيئة الوطنية للغرض نفسه، بهدف تطوير النظام السياسي بموجب آليات تكرّس بشكل أو باخر مقتضيات الدولة المدنية القائمة أصلاً على الهوية الوطنية الجامعة، على خلاف طرح «الفيدرالية» الذي يتناقض كلياً مع اتفاق الطائف، ويضرب الدستور في عرض الحائط، ما لم يجر العمل على تعديلات دستورية تمسّ النظام السياسي برمته.

ويأتي ذلك بالإضافة إلى المعايير العلمية ـ الحقوقية الواجب توافرها في أي دولة تنشد تطبيق الفيدرالية، وهي برأينا غير متوافرة في الوطن العربي عموماً، وفي الوطن اللبناني خصوصاً، وأبرزها:

1. أن تكون هناك دول عدّة تريد أن تتّحد في دولة واحدة، وبالتالي لا يطبق هذا النظام في دولة واحدة بسيطة متجانسة شعباً وهوية عند علماء النظم السياسية، ولذلك يفرّقون بين الدولة البسيطة والدولة المركّبة. فالدولة الفيدرالية هي دولة مركّبة، أي مؤسّسة من عدّة دول لا دولة واحدة، وبهذا الشرط تصبح الفيدرالية خطوة نحو الوحدوية، فلو أردنا توحيد الدول العربية عبر مشروع فيدرالي إلى ولايات متّحدة عربية لكانت هذه خطوة نحو الوحدوية، لكن إذا طبقت الفيدرالية في دولة واحدة (بسيطة غير مركبة) فإنها تكون عامل تمزيق لا توحيد.

2. أن يكون الهدف من الفيدرالية هو إنشاء دولة مركزية قوية مكوّنة من إمكانيات وشعوب عدة دول. فالولايات المتحدة أصبحت دولة مركزية قوية بعد اتّحادها من مجموع الدول الثلاثة عشرة المكوّنة لها، وكذلك الاتحاد السوفيتي، على خلاف الطبيعة الخاصة لبعض الأنظمة الدستورية والسياسية العربية، لا سيما النظام السياسي في لبنان، حيث تستلزم طبيعته وتركيبة بيئته نظاماً جامعاً لا موجباً للتجزئة.

وعلى هذا الأساس إذا لم تؤدِّ الفيدرالية إلى قيام دولة مركزية أقوى من السابق، فلا تصلح للتطبيق. بمعنى إذا تحوّل الهدف منها إلى تفتيت الدولة المركزية، عندئذ لا تصلح الفيدرالية للتطبيق، وهذا ما يحصل إذا طبقنا الفيدرالية في إطار دولة واحدة لا من مجموع عدد من الدول!

3. وهنا كان النظام الفيدرالي لا يصلح لنظام الدولة الواحدة، فرَق علماء السياسة بين الأنظمة السائدة في العالم حالياً:

ـ نظام الدولة الواحدة، أو ما يُعرف بنظام الدولة البسيطة، أي دولة واحدة لشعب متجانس لا تتجزّأ سلطته التشريعية والتنفيذية والقضائية. ولبنان، على سبيل المثال، دولة بسيطة متغايرة نسبياً لجهة الانتماءات المتعدّدة، إلّا أنّ السياق الدستوري المتكامل يفترض حلاً مختلفاً عن حلول «التقسيم» كما سبق وذكرنا.

ـ النظام الفيدرالي، وهو ما يُطلق عليه نظام الدولة المركّبة لا البسيطة، أي أن الدولة الفيدرالية الواحدة يجب أن تكون مركّبة من عدة دول سابقاً كالولايات المتحدة الأميركية.

الشق الثاني: القيد الواقعي: وهو القيد الذي نتج عن التلاصق الجغرافي، والاختلاط السكاني من طوائف مختلفة في المنطقة الواحدة، واعتبارات المصاهرة وسواها، ما يعيق، والحال هذه، إمكانية التقسيم!

إذ ليس بمقدور كلّ طائفة في لبنان أن تشكّل وحدة بشرية مستقلّة تماماً عن الأخرى، بسبب الانتشار السكّاني المتمايز، ما لم يقرّر أبناء طائفة معيّنة النزوح إلى مناطق انتشارها. وهذا برأينا مشروع تدمير للبنان إن لم نقل حرباً، في ظلّ التناقضات التي أفرزتها الطائفية المقيتة على الواقع السياسي اللبناني.

فكما يبدو جلياً، الطوائف في لبنان غير مهيّأة، اجتماعياً وثقافياً، للولوج في أتون «الفيدرالية»، لأنّ معظم الدول التي تتبنّى الفيدرالية تسود فيها ثقافة الاعتراف بالآخر، والتعاون لصالح الدولة القادرة والقوية، وهذا ما يفتقده المشهد اللبناني، إذ فشل اللبنانيون في ظلّ دولة مركزية واحدة في تقرير مصيرهم بشأن شؤونهم المستقبلية وسياساتهم الخارجية، فكيف الحال في دول مركّبة ـ فيدرالية، حيث بلغ الصراع ذروته، وبأبشع صوره.

لذا، في ضوء أفق الفيدرالية المسدود من الأجدى أن تبني دولة مدنية تعمل على إزالة الخلافات أو التناقضات التي سبّبت آلاماً للبنانيين، بشعر كل فرد من خلالها أنه متساوٍ مع «الآخر»، ويتمتّع بالحقوق والواجبات نفسها، وفق منطوق الدستور، ولا يشكل الواحد تهديداً للآخر، بهدف إشاعة الوحدة الوطنية، على خلاف مشاريع «التقسيم» الهادفة إلى تعطيل أيّ أمل بتجاوز فكرة «العداء للقانون والإصلاح»، في دولة تعتبر الفساد منهجاً طائفياً لا يجوز الاقتراب منه.

> ليس بمقدور كلّ طائفة في لبنان أن تشكّل وحدة بشرية مستقلّة تماماً عن الأخرى بسبب الانتشار السكّاني المتمايز

* باحث في القانون الدستوري

«الذهاب إلى المكان»، سامي سلابينك، (بلجيكا، 2013)

العالم الإسلامي... إلى أين؟

معين حداد *

يمتدّ العالم الإسلامي على المساحة من الأرض التي انتشر عليها الدين الإسلامي، منذ نشأته في الحجاز من الجزيرة العربية، حتى اليوم، وبذلك يحوي مفهوم العالم الإسلامي بُعداً جغرافياً يختلف عن مفهوم الأمة الإسلامية التي تعني مجموع الذين لبّوا الدعوة المحمدية، على هدي الآيات القرآنية الرسالية. كما أنّ مفهوم العالم الإسلامي يختلف عن مفهوم ديار الإسلام الذي يشير إلى أراضي الدولة الإسلامية التاريخية الواحدة الموحّدة، بينما يتوزّع العالم الإسلامي اليوم على دول عديدة، تتميز الواحدة منها باحتوائها، إلى جانب نسبة وازنة من المسلمين، على أقليات دينية غير إسلامية.

موقع وسكّان

يُقدّر عدد المسلمين، اليوم، بمليار وثلاثة أرباع مليار نسمة، الأكثرية الساحقة منهم موزّعة على 75 دولة أعضاء في «منظّمة التعاون الإسلامي»، 49 دولة منها هي على تماس في حدودها السياسية بين بعضها البعض، بحيث تتواصل أراضيها في نطاق جغرافي، يأخذ شكل هلال يمكن أن ندعوه «الهلال الجغرافي الإسلامي»، يمتدّ من السنغال في أفريقيا الغربية حتى كازاخستان في أواسط آسيا، ويغطّي بذلك أجزاء واسعة من القارّتين الأفريقية والآسيوية. تصل مساحة الهلال المذكور إلى حوالى 30 مليون كيلومتر مربّع، وهو يتوسّط القارّات القديمة الثلاث: أفريقيا، آسيا وأوروبا، ما يجعله يتمتّع بموقع استراتيجي شديد الأهمية على قياس الكرة الأرضية برمّتها، ومن مزيّاته أنه:

ـ أولاً، يُطلّ على البحر المتوسط مركز العالم القديم وحضاراته المتعاقبة على مرّ العصور، الأمر الذي جعل أجزاء واسعة من العالم الإسلامي، تتحوّل إلى عقدة اتصال تتقاطع فيها العلاقات التي كانت وما زالت قائمة بين سكّان القارّات القديمة الثلاث، والتي تضمّ حالياً أكثر من ثلاثة أرباع سكّان الكرة الأرضية.

ـ ثانياً، مشاطئاً العديد من البحار: البحر المتوسط، البحر الأحمر، البحر الأسود، بحر العرب... وإطلالته على المحيطات الكبرى: الأطلسي، الهندي والهادي، حيث تنشط فيها مجمل حركة التدفّقات المكوّنة لحجم المبادلات العالمية بين سكان الأرض قاطبة.

ـ ثالثاً، إشرافه على المضائق التي تسلكها الملاحة الدولية، وهي مضيق جبل طارق بين أوروبا وأفريقيا، مضيق الدردنيل بين أوروبا وآسيا، مضيق السويس وباب المندب بين آسيا وأفريقيا، مضيق هرمز بين الجزيرة العربية وآسيا الوسطى، ومضيق ملقا في ماليزيا بين المحيط الهادي والمحيط الهندي. الأمر الذي يجعل الاقتصاد العالمي مضطراً لأن يأخذ في الحسبان حال العالم الإسلامي وتحوّلاته، ولا سيما أنّ أهمية هذه المضائق لا تقتصر على مبادلات السلع الاستهلاكية فحسب، وإنما تكمن أيضاً في كونها تشكّل الممرات الإجبارية للناقلات البحرية العملاقة المحمّلة بالسلع الاستراتيجية العالمية الأساسية المولّدة للطاقة. تنطلق هذه الناقلات من منابع النفط الإسلامية في دول الخليج وإيران وبروناي ونيجيريا وأندونيسيا والدول النفطية المحيطة ببحر قزوين، وتذهب بها إلى المجالات الصناعية الآسيوية في دول اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وسائر دول منظمة الـ«آسيان»، كما إلى أوروبا الغربية وأميركا.

تتوزّع مساحة الهلال الجغرافي الإسلامي، إذاً، على 49 دولة كما أسلفنا، يُضاف إليها خمس دول ذات غالبية سكانية إسلامية، تقع إلى الخارج منه، هي الصومال وجزر القمر لجهة الجنوب، ثمّ بنغلادش وأندونيسيا، إلى الشرق منه، فالبانيا إلى الغرب. غير أن الانتشار الإسلامي يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث إنّ للمسلمين تواجداً تاريخياً، إنما بنسب متدنية، في دول أخرى من آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية. إلى ذلك، وصل الإسلام، أيضاً، في العصر الحديث إلى الجزء الشمالي الشرقي من قارة أميركا الجنوبية، بانتقال مجموعات سكانية أفريقية محدودة إليه، اصطحبها الاستعمار الماضي معه، للعمل في مزارعه، ثمّ لم يطل الأمر حتّى وصل الإسلام، خلال القرن العشرين، إلى دول أوروبا الغربية والشمالية، كما إلى دول الأميركيتين وأستراليا.

على أنّ النسب المئوية لعدد المسلمين في الدول الإسلامية وغير الإسلامية المشار إليها سابقاً، تكشف عن تفاصيل جغرافيا سكانية تنطوي على مفارقات متعدّدة، فنسبة المسلمين في الصين لا تتجاوز الـ 3 في المئة من عدد السكان الإجمالي الذي يجاوز المليار وربع المليار، ما يعني أنّ عدد المسلمين في الصين يقارب عدد سكان دول إسلامية كبيرة، مثل الجزائر التي يتجاوز عدد سكانها 40 مليون نسمة، وفي الهند يصل عدد المسلمين إلى أكثر من 100 مليون نسمة، بينما هم يشكّلون أقلية فيها. كذلك، فإنّ دولاً إسلامية أخرى تشهد تفاوتات شديدة بين بعضها البعض، لجهة نسبة المسلمين من مجمل السكان، قياساً على مساحة الدولة. فكازاخستان، أكبر الدول الإسلامية من حيث المساحة التي تقارب مليونين و750 كيلومتراً مربّعاً، يبقى عدد سكّانها أقل من عشرين مليون نسمة نصفهم من المسلمين. بالمقابل، لا تتعدى مساحة جزر المالديف في المحيط الهندي 300 كيلومتر مربّع، وعدد سكانها حوالى 350 ألف نسمة، جميعهم مسلمون. بينما يصل عدد المسلمين في أندونيسيا إلى حوالى 230 مليون نسمة من مجمل عدد السكان البالغ 275 مليوناً. هذا وينضوي سكان 75 دولة تحوي نسبياً مرتفعة من المسلمين، وأخرى نسباً أقل، في منظمة دولية ذات عضوية دائمة في الأمم المتحدة، هي «منظمة التعاون الإسلامي» المُشار إليها سابقاً، حيث يجتمع ملوكها ورؤساؤها ورؤساء حكوماتها دورياً، للنظر في شؤون المسلمين، ومحاولة دمج الجهود من أجل مصالحهم العامة وإعلاء شأن الإسلام في العالم.

«منظمة التعاون الإسلامي»: الدور المفقود

على أثر الحريق المفتعل والمبيّت، الذي نال من المسجد الأقصى في القدس المحتلّة في 21 آب / أغسطس عام 1969، تداعت بعض الدول الإسلامية، في حينه، وأرسلت ممثلين لها للاجتماع في جدّة من المملكة السعودية، للبحث في الأخطار التي تتعرّض لها المنشآت الإسلامية، انطلاقاً من الحريق المذكور. وبعد أكثر من شهر، تأسّست في الرباط عاصمة المغرب، حيث عُقد الاجتماع الأول لزعماء العالم الإسلامي، منظّمة تحت اسم «المؤتمر الإسلامي»، (تحوّلت في ما بعد إلى «منظمة التعاون الإسلامي»)، وقد طُرحت، آنذاك، مبادئ الدفاع عن شرف المسلمين وكرامتهم، المتمثّلة بالقدس والمسجد الأقصى وقبّة الصخرة. في عام 1970، أُعلنت مدينة جدّة مقرّاً مؤقّتاً للمنظمة، بانتظار تحرير القدس التي من المفترض أن تصبح المقر الدائم لها.

لم يطُل الوقت حتى راحت الدول الإسلامية تلتحق تباعاً بالمنظمة، إنّما قبلت أيضاً عضوية دول تقلّ فيها نسبة المسلمين إلى ما دون النصف، مثل غابون، كاميرون، موزمبيق، وأوغندا في أفريقيا، وسورينام وغويانا في أميركا الجنوبية. بينما دولتا أريتريا وأثيوبيا بقيتا خارج المنظمة، مع العلم بأنّ المسلمين يشكّلون نسبة وازنة من السكّان فيهما.

وجاء في ميثاق المنظمة ما يلي: «نحن الدول الأعضاء... وإذ نسترشد بالقيم الإسلامية النبيلة المتمثلة بالوحدة والإخاء، وإذ نؤكّد أهمية تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء... وإذ نلتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، قرّرنا:

ـ الحفاظ على القيم الإسلامية النبيلة

ـ السعي من أجل العمل على تعزيز دور الإسلام الرائد في العالم

ـ تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الشعوب المسلمة والدول الأعضاء

ـ احترام السيادة الوطنية لجميع الدول الأعضاء

ـ دعم كفاح الشعب الفلسطيني الخاضع حالياً للاحتلال الأجنبي، وتمكينه من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف...».

بعد خمسين عاماً على التأسيس، لم تتمكّن المنظمة من تحقيق أي هدف من الأهداف التي أعلنت عنها، فلا يبدو، أقلّه على المدى المنظور، أن المنظمة تسعى، أو تفكر بالسعي، إلى تحرير القدس للانتقال بمقرّها الدائم إليها، وعن تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن والإخاء. فحدّث ولا حرج، حيث يمتلأ العالم الإسلامي بالتناقضات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية المستفحلة، فضلاً عن معاناته من الشحّ المتزايد في الموارد البشرية، على رغم الفوائض في الثروات المنجمية، ولا سيّما الاستراتيجية منها، كالنفط والغاز. ثم إن «منظّمة التعاون الإسلامي» تبدي عجزاً كاملاً إزاء الاستثمار في الموقع الاستراتيجي لعالمها الإسلامي، الذي أشرنا إليه سابقاً، بل على العكس من ذلك، تحوّل العالم الإسلامي إلى محطّ أطماع القوى الإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وحلفاؤها المقرّبون.

يُضاف إلى ذلك، أن جميع الدول الإسلامية بقيت تُصنّف من عالم الجنوب المتأخّر، وهي بمعظمها تنوء، وإن بدرجات متفاوتة، تحت وطأة عوامل التخلّف، بما فيها استشراء الفقر والأمية، كما أنّها تشهد عوائق كثيرة على طريق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية فيها، فضلاً عن أنها تعاني من تحكّم عالم الشمال الاقتصادي والسياسي في مختلف شؤونها. كما تعاني ممّا هو أخطر، أي الخلافات السياسية المستعصية، والتصادم المسلّح في ما بينها وداخل مجتمعاتها، ولا يملك القيّمون على «منظمة التعاون الإسلامي» إزاء كلّ ذلك، سوى التصاريح الحسنة النية. وهكذا، تبدو غالبية الدول الإسلامية، وكأنّها عرضة للتفكّك الاجتماعي والسياسي، وسط سيل من التوترات الاجتماعية الثقافية والسياسية، ولا سيما تلك المتأتّية من التجاذبات بين التقليد المتأصل فيها والحداثة الوافدة إليها من العالم المتقدّم.

قد يتبادر إلى الذهن، أنّ الدول الإسلامية الغنية، أي النفطية والغازية، من الممكن أن لا تصنّف من عالم الجنوب، لكنّها في الواقع هي في صميمه، ذلك أنه من المعايير التي تندرج بموجبها هذه الدولة، أو تلك، في عِداد دول الجنوب، تتوزّع على ما هو كمّي من جهة، وعلى ما هو نوعي من جهة ثانية. ومن المعايير الكمية، امتلاك القدرات الإنتاجية الاقتصادية والتصديرية المتنوّعة، ومن المعايير النوعية، الديمقراطية وممارساتها، الحريات وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة... وعليه، لمّا كانت الدول الغنية الإسلامية لا تزال دون كل ذلك، فهي تبقى من عالم الجنوب، كما تبقى أيضاً على ارتهانها للإملاءات الاقتصادية والسياسية الصادرة من عالم الشمال، والانصياع لها تحت أنظار «منظّمة التعاون الإسلامي».

بين العنف والمظلومية

يمتلئ الهلال الجغرافي الإسلامي، ومحيطه المباشر، بالحروب والنزاعات العنيفة، على مختلف المقاييس. وتبدو فيه فلسطين، بعد استهدافها من الحركة الصهيونية نهاية القرن التاسع عشر، وكأنها البؤرة المزلزلة التي انطلقت منها المواجهات الدموية المتناسلة في مختلف الاتجاهات، ثم تلتها وتقاطعت معها حروب التحرّر من الاستعمار المباشر، أعقبتها المنازعات السياسية والعسكرية، التي تسببت بها، ولا تزال، أطماع الدول الصناعية المقتدرة، بثروات العالم الإسلامي المنجمية، فضلاً عن سعيها إلى التحكّم بموقعه الاستراتيجي في الأقتصاد العالمي المشار إليه سابقاً. وقد انتشرت على أراضي دوله، قواعد وفرق عسكرية أميركية، وأخرى غربية حليفة لها، تمارس جميعها من حين إلى آخر، مهمّات قتالية واسعة. لقد تحوّل العالم الإسلامي من غرب أفريقيا في نيجيريا ومالي ومحيطهما، حتى أواسط آسيا في أفغانستان، مروراً بالعالم العربي، والشرق الأوسط في محيطه القريب والبعيد، إلى مجال جيوبوليتكي تحتدم فيه وعليه، المواجهات والنزاعات بمختلف أشكالها السياسية الاقتصادية والعسكرية، وذلك على مختلف المقاييس الدولية، الإقليمية والمحلية.

غير أنّ ما ينشغل به العالم في الوقت الراهن، وعلى أوسع مدى، هو الاحتجاج العنفي ذو الطابع الديني، الذي يعتمل في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وتعبّر عنه حركات سياسية دينية، معادية بالدرجة الأولى للقوى المهيمنة على العالم، وعلى رأسها الغرب الأطلسي المتمثّل بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية، من دون أن توفّر هذه الحركات العنفية قوى الشرق المقابلة للقوى الغربية، لا في الاتحاد الروسي وحسب، وإنما في العمق الآسيوي أيضاً، بحيث بات الاحتجاج الإسلامي العنفي في موقع المجافي للعوالم الثقافية المغايرة له والمحيطة به من مختلف جوانب. وهذا ما ركّز عليه صموئيل هنتنغتون، في أطروحته الشهيرة عن صراع الحضارات، وأبرزه بشكل جلي على خريطته الخاصة بالحضارات الإنسانية، الموزّعة على الكرة الأرضية في عالمنا الراهن.

يتصدّر، إذن، الغرب الأطلسي، وفي مقدمه الولايات المتحدة، الاستعداء الإسلامي العملياتي، ولقد تمثّل ذلك أفضل ما يمكن أن يتمثّل من حيث الشكل الاستعراضي المغالي في الإرهاب المروّع، في هجوم 11 أيلول / سبتمبر 2001، على برجَي التجارة العالمية في نيويورك، سبقته وتلته عمليات أخرى عديدة، في فرنسا، بلجيكا، إسبانيا، بريطانيا، وبلدان أخرى من أوروبا الغربية. فكان لهذه العمليات أصداء مدوية وتداعيات سياسية وعسكرية واقتصادية، أكثر من أن تُحصى، تناولتها بالبحث والتمحيص مختلف المحافل الدولية والأوساط الأكاديمية الجامعية والمراكز البحثية. لكنّ الحركات الإسلامية هاجمت، أيضاً، الاتحاد الروسي، لا سيما في الشيشان، وقامت بعمليات تفجير واحتجاز رهائن في أرجاء عديدة من العالم، كما نسفت حركة «طالبان» الإسلامية المتشدّدة، ودمّرت التماثيل البوذية العملاقة المقدّسة في أفغانستان، ولم تُفلح جميع محاولات «الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين»، في ثني الحركة عن القيام بهذه العملية، يُضاف إلى ذلك عمليات إرهابية أخرى في الهند والصين وبلدان أخرى من العالم، كما من العالم الإسلامي... يقوم بها متشدّدون إسلاميون ينشطون من خارج القوانين والأعراف الدولية.

والواقع، أن العنف الإرهابي ما هو إلا ما يطفو على السطح، ممّا تختزنه الشعوب الإسلامية من مرارة ومظلومية جراء ممارسات القوى المهيمنة على العالم ـ ولا سيما الغربية منها ـ بحقّها، بدءاً من المسألة الفلسطينية وصولاً إلى التحكّم بالثروات النفطية والغازية، مروراً بفرض إرادتها بالقوة في مختلف القضايا الاقتصادية والسياسية والثقافية، الأمر الذي يجعل شعوب العالم الإسلامي تُعادي الغرب الأطلسي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، في حين أنّ غالبية الحكومات في دول العالم الإسلامي، تقيم مع الولايات المتحدة علاقات أقرب إلى أن تكون تبعية، منها إلى علاقات حليفة.

على أنّ الاتساع اللافت للعنف الإرهابي واستهدافاته، يعبّر أيضاً إلى هذه الدرجة أو تلك، عن توتّر في الوجدان الإسلامي، لا نجده عند الآخرين، ما يحدونا إلى التوقّف عند العوالم الثقافية، المختلفة في تعاملها مع الهيمنة الغربية، واستطراداً مع الحداثة المواكبة لها. هذه الحداثة التي طردت بما حملته من العقلانية والعلم، كلّ القوى الخفية من الملائكة والشياطين والجن، من حياة الناس. ففي حين نحا، وينحو العالم الآسيوي الصيني الياباني أو الآسياني والهندي على سبيل المثال، إلى استيعاب المُنتج الحضاري الطليعي من علم وتكنولوجيا، ومجاوزته للسعي إلى مقارعة قوى الشمال المتقدّم على أرضها وفي أسواقها، يصرّ العديد من فاعليات المؤسّسات السياسية، الأكاديمية، الإعلامية والفقهية، الواسعة النفوذ في العالم الإسلامي، على انتهاج السلوك المشتّج إزاء الحداثة، والدعوة إلى الانطواء على الذات والارتداد إلى التراث، بما يدفع إلى تغوّل الشأن الديني وتوغّله في المجال العام معطّلاً بذلك إمكانية التطلّع إلى المستقبل والفعل الحضاري فيه.

> يمتلئ الهلال الجغرافي الإسلامي ومحيطه المباشر بالحروب والنزاعات العنيفة على مختلف المقاييس

* أستاذ جامعي

على الغلاف

رياح الشهر الماضي في منطقة الكاريبي، حملت تصعيدات جديدة في الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة ضدّ فنزويلا، بدءاً من محاولة الانقلاب الفاشلة التي حاول الأميركيون تنفيذها للإطاحة بالرئيس نيكولاس مادورو، وصولاً إلى التحدّي الإيراني للوصاية الأميركية، عبر إرسال ناقلات نفط إلى فنزويلا. كانت هذه الخطوة «تحدياً» لواشنطن، التي وإن لم يكن خيار التدخّل العسكري في منطقة الكاريبي مطروحاً جدّياً لديها، ولكنّها تُبقي «سيناريواتها البديلة» جاهزة للأيام المقبلة. السيناريو الأول هو تعويل واشنطن على تدهور الوضع في كاراكاس، نتيجة الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه. فهي ستواصل وضع العقوبات المالية على قطاعات الدولة الأساسية بشكلٍ صارم، بهدف إحداث ثورة سياسيّة واجتماعيّة ضد النظام الفنزويلي، وإضعافه من الداخل تمهيداً لإسقاطه، واستمرار الأحداث الأمنية بطريقة أو أخرى. السيناريو الثاني هو تقوية «زعيم المعارضة» الذي نصّبته واشنطن، خوان غوايدو، ووهبته أموالاً فنزويلية سرقتها. أما السيناريو الثالث، فهو تركيز واشنطن على إفشال السياسات الاشتراكية وتجويفها من الداخل وإبطال أهدافها، من خلال الضغط عبر الناشطين والإعلاميين وما يسمّى بـ«المجتمع المدني» المدعومين أميركياً، لتفكيك القاعدة الجماهيرية لمادورو، وتعبئته أمام جمهوره، وبالتالي القضاء عليه في الانتخابات المقبلة، أو تنفيذ انقلاب جديد، أو محاولة اختراق البلاد عبر شركات خاصة تستأجر مرتزقة. الخيار الأخير اعتُمِد أخيراً، وكُشف بعد اعتقال كراكاس مجموعات اعترف أعضاؤها بأنّ شركة أمنية خاصة تُدعى «سيلفر كلوب» استأجرت مرتزقة لتنفيذ الانقلاب بالاتفاق مع غوايدو مقابل 213 مليون دولار، وبأنّ قائدهم تلقّى أوامر بشأن العملية من الرئيس الأميركي نفسه. في المحصّلة، لا يبدو أن أيّاً من رهانات واشنطن وافر الحظ، وذلك بسبب الولاء التام الذي تظهره المؤسسة العسكرية الفنزويلية لمادورو، والتلاحم الكبير بين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والميليشيات الشعبية التي يزداد عديدها، والنقابات العُمّالية وقطاعات واسعة من الشعب. كذلك، فإن الحوار الوطني الذي بدأه مادورو، شكّل أرضية صلبة له، إذ بدأ البحث عن الخطوات اللازمة لمواجهة الحصار الأميركي، والتي تقتضي تفعيل وتعزيز الإنتاج الوطني، الأمر الذي يؤدي إلى حدّ أدنى من الاكتفاء الذاتي، وبالتالي تقليص الاعتماد على الاستيراد، والعمل على الاستفادة من تجارب الدول الحليفة التي تعرّضت للحصار والعقوبات الأميركية، مثل إيران وكوبا، ونجحت في التغلب عليها. يُضاف إلى ما سبق، رهان فنزويلي على تعميق التحالف مع الدول المحاصرة، وخلق شبكات من التعاون والتبادل التجاري معها، فضلاً عن توثيق الصلات مع روسيا والصين. مع فشل كل خطوة أميركية، تزداد ثقة الحُكم في كراكاس بقدرته على تجاوز الصعاب، وخاصة على المستوى الاقتصادي

المقابلة

اجرتها **بتول سليمان**

خيسوس غريغوريو ونسواليس

السفير الفنزويلي لدى لبنان

- الإمبراطورية الأميركية لم تعد تسيطر على الكاريبي
- في الوقت المناسب سنلقي القبض على غوايدو
- شحنات إيرانية أخرى ستصل إلى فنزويلا

جولة اخرى من «الحرب»، ربحتها فنزويلا وإيران في المعركة التي فرضتها الولايات المتحدة عليهما منذ سنوات. فبعد فشل محاولة الانقلاب الاميركية لاختراف فنزويلا، اوائل ايار الماضي، وصلت الوقود الإيراني الى كاراكاس من دون ان تنجح واشنطن في إيقاف شحنات النفط الإيرانية. ما مثّل كسراً علنياً للحصار الاميركي الخانق المفروض على الدولتين، اولاً. وكسراً لهيمنة الولايات المتحدة امام العالم ثانياً. «في ظل هذه الحرب الهجينة التي تُخاض ضد فنزويلا على الصّعد كافة... فإنه لن يكون هناك استسلام للنيات الاميركية». يقول السفير الفنزويلي لدى لبنان، خيسوس غريغوريو غونساليس في مقابلة مع «الأخبار». بالنسبة إلى الدبلوماسي الفنزويلي، ذهاب الناقلات الإيرانية علناً إلى كاراكاس، وعبر الطريق التي سلكتها، برهان «لكل الدول المفروضة عليها عقوبات اميركية»

(هروات بوحيدر)

■ اتّمتت ناقلات النفط الإيرانية مهمّتها. ووصلت إلى كاراكاس من دون مشاكل. كيف هو الواقع الاقتصادي الراهن في ظل أزمة النفط؟ هل هناك خطط للنهوض بالاقتصاد؟

- لا يمكن الإنكار أنّ فنزويلا تعاني من وضع اقتصادي صعب، نتيجة قرار واشنطن تجميد الأصول الفنزويلية في المصارف، في دول العالم كافة، وبالتالي باتت الحكومة البوليفارية تواجه صعوبات كبيرة في تسديد فواتيرها وتجارتها الخارجية، الأمر الذي ألقى بظلاله على الداخل الفنزويلي. لكن بطبيعة الحال لن نقف كحكومة مكتوفي الأيدي، ولدينا حلول. الرئيس السابق هوغو تشافيز، والرئيس الحالي نيكولاس مادورو، أسّسا علاقات وطيدة مع بعض الدول، ما يسمح لنا بتخطّي العقبات التي تضعها واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي في طريقنا، مع الدول الصديقة، مثل روسيا والصين وإيران والهند وتركيا. وهنا أود أن أؤكّد أنّ الوضع الاقتصادي في البلاد ليس سيئاً بمقدار ما يُنشر في وسائل الإعلام الأميركية والغربية، التي غالباً ما لا تنطق بحقيقة ما يجري في كاراكاس، وتُضخّم الأمور السيئة.

■ كيف يمكن لفنزويلا التي تملك أعلى احتياط نفط في العالم أن تستورد نفط؟

- على مدى مئة سنة، كان كل نفط فنزويلا يذهب إلى الولايات المتحدة وأوروبا، وبالتالي كلّ قطاع النفط الفنزويلي متعلق بالولايات المتحدة لأنها هي من أسّستْه (معدّات تكرير النفط، المصافي، الشركات الملتزمة). ومع مرور الأعوام، منعت واشنطن كاراكاس من شراء القطع اللازمة لإعادة تأهيل مصافي النفط في فنزويلا، كنوع من العقوبات على البلد. كذلك، هناك مشاكل مع الدول المحيطة، كالمكسيك التي لا نستطيع شراء قطع الغيار لإعادة تأهيل المصافي منها بسبب التهديد الأميركي المباشر بفرض عقوبات قاسية على الشركات المكسيكية.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ إحدى أهم الشركات النفطية في الولايات المتحدة، وتدعى «CITGO»، كانت هي المسؤولة عن إمرار كل المواد اللازمة لعملية إنتاج النفط من واشنطن إلى كاراكاس، وتلبية حاجات المصافي. ولكن منذ سنة ونصف سنة تقريباً، استولت الولايات المتحدة عليها، ومنعت الشركة الفنزويلية من تزويدنا بحاجتنا، وبالتالي لم يعد لدينا أي مصدر لإنتاج النفط.

■ هل ستعمد فنزويلا على استيراد النفط من إيران في الأشهر المقبلة، أم أنه سيكون هناك حلول أخرى للنقص في المادة؟

- في ظل أزمتنا النفطية، اعتمدنا على إيران التي أرسلت 1,5 مليون برميل بنزين (كل برميل 200 ليتر). لكنّ هذا الوقود سينفد في نهاية المطاف، الأمر الذي يوجب علينا التفتيش عن حلّ مستدام لإعادة إنتاج النفط في بلدنا وحلّ الأزمة جذرياً. لذلك، أرسلت إيران أيضاً قطع غيار لإعادة تأهيل مصافي النفط. وقبل وصول الناقلات بثلاثة أسابيع، حطّت 14 طائرة إيرانية في كاراكاس، حملت خبراء ومهندسين مختصّين لإصلاح مصافي النفط في فنزويلا. ولكن في الولايات المتحدة، بدأت الشائعات بأنّ هذه الطائرات تحمل إرهابيين وأسلحة إيرانية وعناصر من «حزب الله» اللبناني.

ثمّة علامة فارقة هنا، وهي أنّ معظم المصافي الموجودة في إيران هي أميركية الصنع وتشبه المصافي الفنزويلية، الأمر الذي يُعتبر في مصلحتنا. إذ إنّ الإيرانيين نجحوا في ابتكار طرقهم وأدواتهم الخاصة لإنتاج النفط في ظل العقوبات. ولأن الشحنات التي وصلتنا ستُفد في غضون أشهر، فسنكون خلال هذا الوقت قد أصلحنا بعضاً من مصافينا النفطية، لإعادة إنتاج النفط. هذه هي السياسة الجديدة التي ستعتمدها الحكومة الفنزويلية.

■ كيف تقرأون خطوة إيران نقل النفط إلى فنزويلا في ظل التهديدات الأميركية بضرب سفنها؟

- كانت فنزويلا قد أرسلت عام 2008 شحنات نفط إلى إيران لأنها كانت تُعاني من المشاكل نفسها التي تُعانيها اليوم. أرسلت لنا الناقلات من مبدأ ردّ الجميل. النقطة الأساسية في هذه العملية، أننا وإيران تمكّنا من هزيمة الولايات المتحدة، التي لو استطاعت إيقاف السفن لكانت فعلت ذلك. أوصلنا الناقلات، وهذا كان تحدّياً بالنسبة إلينا. أطلق المسؤولون في واشنطن تهديدات كثيرة في هذا السياق، لكنهم لم يتصرّفوا لعلمهم بأنّ الرد الإيراني سيكون حاضراً وبالمثل، بعدما جرّبوا الإيرانيين مرات عدة، آخرها في خليج عُمان، وبعد اغتيال قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني.

الطريق التي سلكته السفن من إيران إلى فنزويلا كان مقصوداً، وتفسيره أنّ الولايات المتحدة ليس لديها الحق في منع دولتين مستقلتين من ممارسة التجارة الحرّة بينهما. وبهذه الخطوة، برهنا لكل الدول المفروضة عليها عقوبات أميركية أنها تستطيع إكمال التجارة في ما بينها، لأنّ ذلك لا ينتهك أي حقّ دولي. ومرّت الناقلة الإيرانية بمضيق باب المندب وقناة السويس ومضيق جبل طارق، رغم وجود إمكانية لسلوك طرق أقصر، لتقول إنّه لا يوجد ما تُخفيه أو ما تخسره.

لم يكن لدى الأميركيين سوى خيار أن تصل السفن إلى فنزويلا، وهذا الأمر كان مُكلفاً بالنسبة إليهم. بدت واشنطن كما لو أنّها لم تعد الدولة الوحيدة المسيطرة على العالم.

■ هل ستعود السفن إلى إيران فارغة؟

- من المؤكد أن السفن الإيرانية لن تعود فارغة من فنزويلا، وبما أنّها سفن نفطية، فمن المرجح أن تحمل معها النفط الفنزويلي إلى إيران، الذي يُعدّ من النوع الثقيل على عكس النفط الإيراني «الخفيف». ومن المتعارف عليه، أنّه يتم مزج النوعين معاً لتجارة النفط في العالم. ومن الممكن أن نشهد في المستقبل

> **واشنطن لم تعد تملك القدرة على اجتياح فنزويلا كما فعلت سابقاً في دول كبنما ونيكاراغوا**

شحنات إيرانية تحمل منتجات أخرى تصل إلى فنزويلا، وتقديري أن تكون شحنات طبية بسبب وجود اتفاقية بين البلدين في هذا الخصوص.

■ كثُر الحديث في الإعلام الأميركي والغربي أن فنزويلا دفعت مقابل هذه الشحنات من احتياط الذهب لديها، فهل هذا صحيح؟

- ليس صحيحاً أنّنا دفعنا ثمن النفط من الاحتياطي، ولكن لنسلّم جدلاً بأنّ فنزويلا دفعت إلى إيران ذهباً بقيمة 43 مليون دولار (سعر الشحنات الإيرانية) فأين المشكلة؟ فنزويلا تمتلك احتياطياً هائلاً من الذهب، وهي تنتج منه أطناناً كبيرة سنوياً، لدرجة لا تُعود الـ 43 مليون دولار تُساوي شيئاً. في فنزويلا، نملك بنوكاً مشتركة مع حلفائنا كافة تُخوّلنا الدفع من خلالها. مثلاً، نتعامل مع الصين باليوان الصيني، ومع روسيا بالروبل الروسي، ومع إيران بالتومان الإيراني. لكن تُصرّ الولايات المتحدة والغرب على اعتراضهم، لأنهم لا يعلمون كيف ندفع بعدما جمّدوا أصولنا حول العالم، ولا يجدون تفسيراً سوى الذهب.

في السنوات الخمس الأخيرة، اشترت روسيا والصين الكثير من منتجات الذهب العالمية، علماً بأن الصين هي أكثر دولة في العالم لديها مناجم وتنتج ذهباً، فيما روسيا بدّلت جزءاً من ديونها بالذهب. لذلك، تريد الولايات المتحدة والعالم الغربي أن يعرفوا أين هو ذهب العالم وليس فقط النفط الفنزويلي، بعدما انحدرت اقتصاداتهم. الدولار واليورو عملتان غير مدعومتين، والذهب سيكون في المستقبل عملة بديلة منهما.

■ لماذا لم نشهد دعماً لفنزويلا، من الدول الحليفة كروسيا والصين والدول اليسارية اللاتينية، كالذي شهدناه من إيران؟

- بخصوص النفط، رأينا دعماً روسياً واضحاً، لكن نحن وإيران نُعاني من المستوى نفسه تقريباً من العقوبات المفروضة علينا، وبالتالي ليس لدينا ما نخسره، ونتعاون لإيجاد الحل. كل العقوبات التي تهدّد بها واشنطن أصبحت مفروضة علينا. أما الشركات النفطية في الدول الحليفة فلديها ما تخسره إذا ساعدت فنزويلا، إذ ستُمنع من تجارة النفط في أنحاء العالم. في حين أن فنزويلا وإيران لديهما المشاكل نفسها.

لكنّنا استفدنا سابقاً من دعم الكثير من الحلفاء لنا. مثلاً، في ما يخص جائحة وباء «كوفيد 19»، اعتمدنا على روسيا والصين بشكل أساسي لمواجهة الفيروس، وذلك لأن «منظمة الصحة العالمية» والمنظمة «الأميركية للصحة»، تمتلكان للعقوبات الأميركية، وحسابات فنزويلا المصرفية لديها مجمّدة.

■ من المعروف أن فنزويلا تمدّ كوبا بالنفط الخام، فهل ستؤثر الأزمة الفنزويلية على ذلك؟

- كوبا لديها مصفاة نفط واحدة قادرة على تكرير النفط الذي نرسله إليها، وتُساعدها على سدّ حاجاتها الداخلية. مقابل ذلك، تُصدّر لنا كوبا الأدوية، وترسل إلينا البعثات الطبية، نظراً إلى تفوّقها في هذا المجال. تقريباً، يعمل حوالى 60 ألف طبيب كوبي في فنزويلا. كذلك، فإنّ كوبا لديها حلفاء مثل روسيا تساعدها في هذا السياق، وقد أرسلت لها نفطاً مراراً رغم بُعد المسافة بين البلدين.

■ في الفترة الأخيرة، ومنذ تصعيد إدارة ترامب ضد فنزويلا، كثُر الحديث عن احتمالية التدخل العسكري الأميركي أو إعادة تجربة «الكونترا» في نيكاراغوا في ثمانينيات القرن الماضي. برأيكم، هل ستلجأ واشنطن إلى هكذا خيارات؟

- لا تجرؤ الولايات المتحدة على شنّ حرب على فنزويلا، لعلمها أنّها لن تستطيع تحمّلها، فالمحاربون الأميركيون جبناء، ولا يستطيعون الصمود في وجه إرادة المقاتلين الفنزويليين، كما أنهم لا يستطيعون تحمّل قصف القوات الفنزويلية لطائراتهم مثلاً، إذ إننا نملك نظاماً دفاعياً روسياً ومعدات عسكرية روسية كان الرئيس تشافيز قد اشتراها. واشنطن لم تعد تملك القدرة على اجتياح فنزويلا كما فعلت سابقاً في دول كبنما ونيكاراغوا. وهي تعلم أنّ حرباً كهذه لن تدوم يوماً أو يومين فقط لقلب النظام، وستُكلّفها الكثير داخل أميركا. وبالإضافة إلى الجيش الفنزويلي، نملك قوات شعبية تتشكّل من خمسة ملايين فنزويلي مستعدين للدفاع عن فنزويلا. الإمبراطورية الأميركية لم تعد حتى قادرة على السيطرة على البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي.

منذ عهد الرئيس تشافيز إلى الآن، حاولت واشنطن كثيراً وبشتى الطرق إسقاط النظام في فنزويلا، لو أنها قادرة على اجتياح فنزويلا عسكرياً لفعلته منذ زمن. أحد القادة الفنزويليين يقول: قليلة الأميركيون إلى فنزويلا متى يريدون، فليحددوا التاريخ والساعة، ولكن ليعلموا أنّهم إما سيدفنون في فنزويلا، وإما سيعودون جُثثاً إلى بلادهم.

■ داخلياً، أين أصبحت المفاوضات بين المعارضة والحكومة الفنزويلية؟

- هناك مفاوضات سارية بين المعارضة المعتدلة والحكومة الفنزويلية، من الممكن أن تصل إلى نتيجة قبل الانتخابات النيابية في نهاية العام الجاري، فأحدى النقاط التي يتم التفاوض عليها الآن هي النظام الانتخابي، ما قد يسمح لهم بالحفاظ على مقاعدهم داخل المجلس النيابي.

المعارضة في فنزويلا مُقسّمة إلى ثلاثة أجزاء. جزء مع خوان غوايدو المدعوم أميركياً، وهو الجزء الأضعف لناحية ثقة الناس. وجزء ثان هو المعارضة المعتدلة التي تسمّي نفسها «وطنية» وتُرفض التدخل الأميركي في فنزويلا، إلا أن هذا ليس صحيحاً، فقد راسل العديد منهم في السابق الولايات المتحدة وحاولوا إقناعها بترك غوايدو ودعمهم. أما الجزء الثالث، فهو ليس مع غوايدو ولا مع «المعتدلة»، ولا يهمه ما يحدث إلا رحيل الرئيس نيكولاس مادورو عن الحكم.

رغم ذلك، ليس لدى المعارضة أي فرصة للنجاح في الانتخابات لعدم امتلاكهم الدعم الشعبي الكافي. القصة لا تتعلّق بشخص الرئيس مادورو، إنّما خطّ الثورة البوليفارية. أما بالنسبة إلى غوايدو، فكلنا نعرف أنه ورقة أميركية، وأن واشنطن لا تثق به، فرغم أنّها أعطته الأصول الفنزويلية المجمّدة لديها ومنها شركة «CITGO»، إلا أنها لا تسمح له بحرية التصرف في هذه الأموال، هي تأمره بماذا يجب أن يفعل فقط. في الوقت المناسب، سنلقي القبض على غوايدو... هذا الوقت أصبح قريباً جداً!

فنزويلا العظمى نموذجاً

جمال غصن

غالباً ما تصدر أصوات تستخدم اسم فنزويلا كتهويل لويلاتٍ قد تصيبنا أو بلاد أخرى إذا ما خرجنا عن خط طاعة «الشرعية الدولية» أو «الأسرة الدولية»، وهذه من المصطلحات الشائعة لتلطيف صورة الاستعمار. لكن من المهم أن ندرك أن معظم ما يُتداول عن فنزويلا وثورتها البوليفارية التي تدخل عقدها الثالث من العمر، صادر عن قنوات الدعاية الأميركية بشكل خاص، ومن خلفها توابعها الأوروبية. طبعاً، لبنان منتشرٌ في فنزويلا كما في كلّ أصقاع العالم (وأنا شخصياً من نتاج هذا الانتشار في جزيرة مارغريتا الكاريبية)، ويساهم نشر المنتشرين لغسيل الدولة الفنزويلية بالترويج لصورة مماثلة عن الدولة الاشتراكية لتلك التي تروج لها واشنطن، إذ قيّدت هذه الدولة حريّتهم في تهريب العملة الصعبة من البلاد بعدما كانوا قد اعتادوا شفطها بسهولة «أيام العزّ» حين كان الاستعمار شبه المباشر من قبل الولايات المتحدة والانقلابي ميشال تامر في البرازيل الذي مهّد الطريق لأسوأ ظاهرة أصابت القارة منذ أن حكمها هتري كسينجر وطغاته العسكر في السبعينيات من القرن الماضي.

تواجه الثورة البوليفارية في فنزويلا أكبر تحدٍّ حتى اليوم وتفعل ذلك بنجاح وبسالة وابتكار مبهر، وإن احتجنا إلى قدوةٍ في مواجهتنا القادمة فهي فنزويلا. هناك اليوم من لا يزال يبيعك نظرية أن الضعف والانبطاح سوف يجعلان من لبنان سنغافورة، كأنه لم يمرّ علينا رفيقٌ أو كميلٌ باعونا البضاعة التالفة ذاتها. الشعار التسويقي ذاته استخدمه البرزاني في محاولته تمرير مشروعه التقسيمي الفاشل في العراق وإن كان يعد الناس بحلم دبي بدل سنغافورة. على كلّ،

> **تلوح «ثورة جياع» في الأفق ستكون عنواناً لمحاولة جديدة للانقضاض على بلادنا، وهنا لن يكون للحدود والمعابر أيّ معنى**

في تلك المجتمعات يبنون مسجداً للطائفة أو كنيسة بأذنة تكرّم قديساً زاهداً. مع الوقت تفكّ الأجيال اللاحقة ارتباطها بوطن الأرز وقد يختفي هذا الإحساس بالتفوق أو قد يتطوّر لينتج مجموعة من أحقر سياسيي اليمين في جنوب القارة الأميركية أمثال جميل معوّض الذي ترأس الإكوادور ثمّ هرب منها إلى الولايات المتحدة والانقلابي ميشال تامر في البرازيل الذي مهّد الطريق لأسوأ ظاهرة أصابت القارة منذ أن حكمها هتري كسينجر وطغاته العسكر في السبعينيات من القرن الماضي.

لا داعي لشرح عدم صلاحية أبواق واشنطن كمصدر أخبار عن فنزويلا، إذ لا تختلف دقتها عن دقة أخبار كوريا الجنوبية عن بيونغ يانغ. تروّج واشنطن وعالمها «الحرّ» مقتنعة لتافهٍ فاشل سخيفٍ رئيساً لجمهورية منذ سنة ونصف سنة وهو لا يملك نفوذاً على موظف واحد في الدولة الفنزويلية. أمّا خبريات أبناء الجالية اللبنانية فيجب التوقف عندها كونهم حاملي هوية هذا الوطن وقد بدلون بأصواتهم في انتخابات قادمة يوماً ما. تتصرّف جاليتنا في فنزويلا، وهنا لا أظلمها إذ عايشتها منذ طفولتي، كدكاكين استعمارية تقتات على فتات الواقع الاستعماري القائم، وينطبق ذلك على العديد من جالياتنا المنتشرة في دول الجنوب المنهوبة من الاستعمار المعولم. في الوقت الذي خرجت فيه عشرات المليارات من الدولارات من فنزويلا لبناء مدن مثل ميامي في ولاية فلوريدا والتي تنخرّل بها باغانٍ وإرثٍ ثقافيٍّ مفروض علينا، خرجت بالمقابل عشرات الملايين من الدولارات لتشييد فيلات في قرى المغتربين هنا، والتي هي عبارة عن مجسّمات تعبيرية لإحدى نظريات الحسد الفرويدية.

لكن ليس هذا أشنع ما تفعله جالياتنا العزيزة، إذ يروج بينها مصطلح «من شعبهم» العنصري للتعبير عن نظرتهم الفوقية نحو الشعوب المضيفة وهم لا يختلطون معهم أو يستثمرون في تطوير مجتمعاتهم المحلية، بل إن أنفقوا الوقوف في وجهها، وهي غالباً ما تلجأ إلى أساليب التركيع نفسها. الاستعمار يموّل حربه علينا من أموالنا، وهذا تماماً ما يحصل في فنزويلا. تخنق الولايات المتحدة فنزويلا بحصار ثم تحجز أموالها وتموّل بها محاولات الانقلاب على ثورتها. وعندما نقول إن نجاح فنزويلا أسطوري علينا أن ننظر إلى محيطها الذي شهد انقلابات ناجحة في البرازيل وبوليفيا والإكوادور وهندوراس. اختلف إخراج كل انقلاب عن الآخر؛ من مسرحية محاكم ساو باولو إلى خيانة لينين موريno في الإكوادور إلى الانقلاب العسكري العلني على الرفيق إيفو مورالیس في بوليفيا. كل هذه الأساليب وأكثر جُرّبت في فنزويلا وفشلت.

في كل محاولة انقلاب تعد واشنطن الفنزوليين بالازدهار إن انقلبوا إلى مقلبها، وتخرج صرخات تدّعي الجوع في نخبة كراكاس وأن «الكرامة والوطنية» لا تُشبع. لكن في كل مرّة يتمسّك الجياع الفعليون بثورتهم أكثر ويقتصر صدى التحركات المطالبية بـ«الحرية» على من ينظر إلى «شعبهم» بازدراء. فعلينا أن نتوقع ازدياد تردّاد جوقة الأذلاء بيننا، الذين لن يتلذذوا بطعم الكرامة يوماً، لهذا شعارات في الأسابيع والشهور القادمة. في فصلٍ آخر من محاولات إسقاط حكومة كراكاس الاشتراكية - من خلال الانتخابات هذه المرة - راج تصوير الرئيس الفنزويلي على أنه «مجرّد سائق حافلة» بينما خادم واشنطن المختار خرّيج جامعة هارفارد. وهنا الردّ الأنسب على هذه العقلية هو أي كلام نابٍ رقّاقيّ ينتهي بـ«أنتم وهارفارد تبعكم». المبهورون بهارفارد هم أوّل من يذعى الجوع كما شاهدنا مع رئيس جامعة خاصة هنا وأصحاب مدارس خاصة هناك، فهؤلاء فجعانون فاحشون.

لعلّ أهم درس صمود فنزويلي هو أنّه رغم الحصار ومحاولات الانقلاب التي أدّت إلى انهيار اقتصادي وتضخّم ووضع صعب للغاية لم يجُع «الجياع». انتشرت منذ عام 2016 لجان محلية لإنتاج الغذاء وتوزيعه مدعومة من الدولة، تؤمن الغذاء الأساسي على مستوى الأحياء والمناطق كافة. أغاظت هذه اللجان المعروفة بـ«CLAP» إدارة ترامب إلى درجة أنها فرضت العام الماضي عقوبات على الأفراد والشركات الذين يتعاملون مع هذا البرنامج الغذائي. شبع شعب فنزويلا الثائر يرهب واشنطن.

تلوح «ثورة جياع» في الأفق ستكون عنواناً لمحاولة جديدة للانقضاض على بلادنا، وهنا لن يكون للحدود والمعابر أي معنى. في هذه المواجهة ما يهمّ هو التمييز بين جوع الجياع وجوع الفواحش. إهمال الأوّل كارثيٌ ويؤدّي إلى الهزيمة. أمّا الجوع الثاني فهو هدف ثوري. صراخ وتهويل الفواحش دائماً أعلى ويملأ الفضاء وإن كانوا قلّة على الأرض. لكن من رضي بدونالد ترامب إمبراطوراً عليه، في النهاية سيرضى بحكم سائقي حافلات الأحرار «مثل الشاطر».

فلسطين

وقف انتقائي لـ«التنسيق»: السلطة تناور بالورقة الأخيرة

صحيح أنها المرة الأولى منذ ثلاث سنوات تطبّق فيها السلطة، ولو جزئياً، وعدها بوقف التنسيق، لكنها أوقفته انتقائياً، فهي من جهة، أوقفت الشق المدني الذي تكفل «المنسق» الإسرائيلي حله، ومن جهة أخرى، تواصل العمل بعقيدتها الأمنية في منع المقاومة، لكن دون الاتصال المباشر مع الضباط الإسرائيليين الذين لا يتوانون بدورهم عن التصرفات الكيدية مع نظرائهم الفلسطينيين

نابلس ـ الأخبار

رغم إعلان السلطة الفلسطينية وقف التنسيق الأمني وإلغاء العمل بالاتفاقات مع العدو الإسرائيلي والولايات المتحدة الأميركية على حد سواء، فإن غالبية الفصائل وكذلك الجمهور تساورهم شكوك في جدية السلطة وتطبيقها

عمد أمن السلطة إلى استعمال لوحات مدنية للتهرّب من التنسيق

الفعلي لإعلانها، وخاصة أن أحداثاً كثيرة خلال الأيام الماضية أثبتت أن أجهزتها الأمنية تصرفت على الأرض تماماً كما كان قبل وقف التنسيق، يقول مصدر أمني لـ«الأخبار»، إن «وقف الاتصالات مع الإسرائيليين صحيح وفعلي. ما يجري على الأرض أن أجهزة الأمن تتعامل مع الأحداث بصورة مستقلة وبمعزل عن العدو، لكن بالأسلوب والهدف والخطوات نفسها، أي أنها لا تزال تراقب عناصر حماس وغيرها، وتتابع أي أحداث كما قبل إعلان التحلل من الاتفاقات ووقف التنسيق». ويضيف: «الجديد هو أن الأمن يحاول أن يتصرف باستقلالية دون تزويد الضباط الإسرائيليين بالمعلومات أو التواصل معهم مباشرة، لكن لا جديد طرأ على عقيدة الأجهزة أو عملها أو أهدافها، والذي تغير هو الآلية». كلام المصدر الأمني يجيب بوضوح عن الالتباس الذي جرى في الأسابيع الأخيرة، إذ يعني أن السلطة تؤدي واجباتها المنوطة بها منذ اتفاق أوسلو وما بعده من عقيدة أمنية رسخها الضباط الأميركيون، لكن بالاعتماد على أنفسهم هذه المرة، وهو ما يعني أنه وقف انتقائي للتنسيق، لأن رأم الله تعلم تماماً أن الوقف الحقيقي للتنسيق يعني انتهاء السلطة، فضلاً عن أن الوقف الانتقائي طاول «التنسيق المدني» في محاولة كما يبدو لتسخين الجمهور.

في الرابع من الشهر الجاري، فجر الخميس، وتحديداً نحو الثانية صباحاً، اقتحمت حافلات تُقل مئات المستوطنين منطقة قبر يوسف في مدينة نابلس، شمال الضفة المحتلة، بحراسة جيش العدو الذي أمّن لها مسار الوصول قبيل الاقتحام حتى انتهائه. لم يكن هناك جديد يُذكر، غير أنه بعد مرور أسبوعين على إعلان وقف التنسيق، اقتحم العدو مع المستوطنين القبر دون إبلاغ أمن السلطة. مع هذا، لم يحدث أي صدامات بين الطرفين، بل تصرفت السلطة تماماً كما قبل وقف التنسيق. يضيف المصدر: «وصلتنا أنباء من مصادر استخبارية محلية بوجود تجمعات للجيش على حاجز بيت فوريك، المنفذ الذي تدخل منه حافلات المستوطنين عادة لأداء شعائر تلمودية في قبر يوسف، فصدر تعميم بأن التصرف وفق المعتاد ودون احتكاك». بناءً على ذلك، انسحبت دورية للسلطة عندما وصل العدو تجنباً للصدام، فيما اندلعت مواجهات بين الشبان الفلسطينيين والجنود حتى أحكم الاحتلال قبضته وطوّق المكان فدخلت حافلات المستوطنين. في المقابل، ووفق مصادر محلية، تصرف جيش العدو على غير عادته، «ربما لإدراكه أن من الضروري تأمين المستوطنين بهدوء والتصرف بحذر كون الاقتحام هو الأول عقب وقف الاتصالات». إذ في الوقت نفسه تقريباً من العام الماضي، خلّفت المواجهات أكثر من 25 إصابة في صفوف الشبّان الفلسطينيين، من بينها واحدة بالرصاص الحي وثمان بالمطاطي، لكن قبل أيام لم تحدث أي إصابات، في مؤشر على تجنب العدو تحقيق إصابات وحرصه على إنهاء اقتحام المستوطنين بهدوء. على خط موازٍ، يحتجز العدو أي مركبة تتبع لأمن السلطة تخرج من مراكز المدن، أي مناطق «أ»، ويستجوب عناصر الأمن ويعيق مهماتهم كونهم لم يتصلوا به مسبقاً، ثم يُطلق سراح العناصر بعد ساعات، كرد فعل ميداني، وهذا ما يعيق مهام أجهزة الأمن بما فيها الشرطة ويمنع وصول دورياتها إلى المناطق المصنفة «ب» أو «ج» التي تشكل الغالبية العظمى من مساحة الضفة (مناطق «ج» تساوي 61% من المساحة الكلية)

يتعامل جيش العدو بوافعية مع حالة «الحرد» الفلسطينية الرسمية (أ ف ب)

وفق إحصاءات 2019، علماً بأن «الإدارة المدنية» التابعة لجيش العدو تتحكم بمساحة مناطق «ج»، إلى حد أنها تزيد مساحتها بين حين وآخر في مناطق كثيرة، بل إن مناطق «ب» قد تتحول إلى «ج» في أي وقت بموجب قرارات عسكرية، فيُمنَع على الفلسطينيين البناء فيها أو الوصول إليها إلا بتنسيق أمني بين السلطة والعدو. تعود المصادر الأمنية وتؤكد أن السلطة «جادة في وقف الاتصالات، لكن لن يتغير برنامج عمل أجهزتها، بل ستعمل بمعزل عن الاتصال مع الإسرائيليين». وبشأن احتجاز مركبات الأمن، تستعمل الآن «المركبات الأمنية المدنية كحل أولي»، لكن سرعان ما بدأ العدو يوقف أي مركبات حكومية أو تتبع للسلطة (تحمل لوحة تسجيل رقم 99 أو لوحة حمراء)، رغم أنها مدنية مثل بقية المركبات. ولهذا عَمَد أمن السلطة إلى تغيير لوحات المركبات لضمان تحرك أفضل («إلى حد ما» تحت غطاء مركبة مدنية!

في المحصلة، وبعد استقصاء تفصيلي، كل شيء مستمر في عمل السلطة، كل جهاز وفق اختصاصه، لكن بمعزل عن الاتصال الرسمي مع الضباط الإسرائيليين. وفي ما يتعلق بالتنسيق المدني، فتح العدو باب التقديم إلى التصاريح أمام العمال بمعزل عن «الارتباط المدني» التابع للسلطة، وصارت طوابير من العمال تتقدم مباشرة لدى «مكاتب الارتباط المدني والعسكري الإسرائيلي» بناءً على إعلان الصفحات التابعة لـ«الإدارة المدنية الإسرائيلية» الموجهة إلى مناطق فلسطينية محددة، وهي أيضاً خطوة تراها السلطة رد فعل على قرارها الذي لا يعدو حتى الآن مناورة سياسية أخيرة للضغط في سبيل وقف ضم الضفة وعودة المفاوضات إلى المربع الأول برعاية دولية.

المشهد الأميركي

مساعي إصلاح الشرطة تغطّي على الاحتجاجات

تتسارع الخطوات الصادرة عن مؤسسات أميركية مختلفة لطمأنة الشارع إلى حلول تمنع تكرّر السلوك الذي تعرّض له جورج فلويد على يد الشرطة، كثيرون، ومن ثم التخفيف من حدّة الاحتقان الذي أدى إلى الاحتجاجات العنيفة في الأسبوعين الأخيرين. من هذا المنطلق، أعلنت السلطات في مينيابوليس النية لإعادة بناء شرطة المدينة، بينما تقدّم الديموقراطيون بمشروع قانون لإصلاح الشرطة في البلاد

تماشياً مع سعي الإدارة المحلية في ولاية مينيسوتا، وفي مدينة مينيابوليس خصوصاً، إلى إرسال رسائل إيجابية إلى المحتجّين على مقتل جورج فلويد على يد الشرطة، تعهّدت السلطات، أخيراً، ببناء نموذج جديد لشرطة مينيابوليس. يأتي ذلك فيما تظاهر آلاف الأشخاص، في ولايات عديدة، بالرغم من انخفاض حدّة التظاهرات وانحسارها، ولا سيما أنها لم تتراقف في الفترة الأخيرة مع أعمال شغب ونهب، كما حصل في الأيام التي تلت المأساة في عدد من المدن الأميركية، ما أدى إلى فرض حظر تجول.

وعلى وقع التظاهرات المتواصلة، قرّر المجلس البلدي في مينيابوليس، في ولاية مينيسوتا، تفكيك شرطة المدينة التي لن تعود موجودة بشكلها الحالي. وقالت رئيسة المجلس البلدي ليزا بيندر، لشبكة «سي إن إن»: «نحن ملتزمون بتفكيك أجهزة الشرطة، كما نعرفها في مدينة مينيابوليس، وإعادة بناء نموذج جديد للسلامة العامة يضمن فعلاً أمن مجتمعنا، وذلك بالاشتراك مع مواطنينا». وأشارت إلى أنها تعتزم تحويل الأموال المخصّصة لميزانية شرطة المدينة إلى مشاريع تتعلّق بالسكان. وأضافت أن مجلس المدينة يعتزم أيضاً درس سبل استبدال جهاز الشرطة الحالي، لافتة إلى أن «فكرة عدم وجود قوة شرطة ليست بالتأكيد مشروعاً قريب الأمد».

من جهتها، كتبت عضو المجلس الوندرا كانو على «تويتر»، أن المجلس خلص إلى أن شرطة المدينة «غير قابلة للإصلاح، وسنتهي النظام الحالي لحفظ الأمن». غير أن رئيس بلدية المدينة جاكوب فراي أبلغ قبل تصويت المجلس أنه يفضّل «إصلاحاً بنيوياً واسع النطاق لإعادة تأسيس هذا النظام الذي ينطوي على عنصرية هيكلية»، وبالتالي فإن المجلس البلدي قد يحتاج إلى وقت لتنفيذ وعده بتفكيك الشرطة.

في هذه الأثناء، دعا الديموقراطيون إلى تغيير عميق في الشرطة المتهمة بالعنصرية وبممارسات عنيفة ضد الأميركيين السود. وقدّم عدد من أعضاء الكونغرس الديموقراطيين، أمس، قانوناً يهدف إلى إصلاح الشرطة في الولايات المتحدة، معتبرين أنّ ممارساتها بحق السود هي نتيجة عنصرية تطبع تاريخ الولايات المتحدة منذ فترة العبودية.

ومن المقرّر أن يتّخذ مشروع القانون المؤلّف من 134 صفحة خطوات كبيرة تشمل السماح لضحايا سوء سلوك الشرطة بمقاضاتها للحصول على تعويضات، وحظر تكبيل المعتقل مع الضغط على رقبته وإلزام أفراد قوة إنفاذ القانون باستخدام كاميرات

دعا الديموقراطيون إلى تغيير عميق في الشرطة المتّهمة بالعنصرية

تثبّت في ملابسهم، وفرض قيود على استخدام القوة المميتة، كما يسهل إجراء تحقيقات مستقلّة مع مراكز الشرطة التي يرتكب أفرادها أنماطاً من سوء السلوك. ولا يدعو مشروع القانون إلى خفض، أو إلغاء تمويل مراكز الشرطة، وهو ما يطالب به بعض المحتجّين والناشطين بشكل متزايد، لكنّ النواب دعوا إلى تعديل أولويات التمويل. وقالت السناتور كمالا هاريس، التي يُعتقد بأنها قد تخوض انتخابات الرئاسة في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر على منصب نائب الرئيس مع جو بايدن: «لقد خلطنا بين تأمين المجتمعات وتعيين المزيد من أفراد الشرطة ليجوبوا الشوارع... بينما الطريقة الصحيحة في الواقع للوصول إلى مجتمعات آمنة ناجحة هي الاستثمار في تلك المجتمعات».

ويأمل الديمقراطيون عرض مشروع القانون على مجلس النواب، قبل نهاية حزيران/ يونيو. لكن لم يتّضح بعد إلى أي مدى سيتمّ قبوله في مجلس الشيوخ الذي يهيمن عليه الجمهوريون.

وقبل عرض القانون، جثت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، وزعيم الأقلية الديموقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شامر، إضافة إلى عشرين برلمانياً بينهم العديد من النواب السود، على ركبهم، والتزموا الصمت لثماني دقائق و46 ثانية تحية لجورج فلويد وآخرين من السود الأميركيين «قضوا في شكل ظالم». وهذه الفترة الزمنية مطابقة للوقت الذي أمضاه الشرطي الأبيض وهو يضغط بركبته على عنق فلويد حتى قضى اختناقاً. واتّخذ بعض التدابير المحلية منذ بدء موجة الاحتجاجات. وفي هذا السياق، حظر قائد شرطة سياتل استخدام الغاز المسيل للدموع لمدة ثلاثين يوماً. كما أعلنت شرطة مينيابوليس حظر القبض على عنق الموقوفين.

(رويترز، أ ف ب)

يطالب بعض المحتجّين والناشطين بتخفيض او الغاء تمويل مراكز الشرطة (أ ف ب)

«حجر يعبد»: 25 يوماً لإغلاق ملف «الفدائي المجهول»

جنين ـ الأخبار

بعد 25 يوماً من البحث المضني والملاحقة فوق الأرض وفي الخفاء، أعلن العدو الإسرائيلي رسمياً فكّه لغز عملية الحجر في يعبد جنوب غرب جنين (شمالي الضفة المحتلة)، التي قتلت جندياً في لواء «جولاني». لكن مسلسل المفاجآت يبدو بلا نهاية، إذ إن مُلقي الحجر هو نظمي محمد أبو بكر، كهلٌ في العقد الخامس، «على هذه الأرض ما يستحقّ الحياة. في الأرض سنبلة. في الأرض قنبلة»، هذه الكلمات كرّرها أبو بكر من أعلى شجرة في موسم الزيتون عام 2016، حيث يظهر وهو يلقي تفاصيل وطنية في فيديو التقطه أحد أقربائه. يبدو أن أبو بكر، ذا الصوت الجهوري، قرّر في لحظة حاسمة أنه يستطيع تحويل هاتفه العالي المتبوع بضحكاته التي اختلطت مع قريبه إلى جدّ وحزم، ليطيح بجندي نخبة. يهتف صارخاً في نهاية الفيديو: «اضرب بيميني. بخنجرك ولا تتردّد». يضحك الجميع، فيضحك أبو بكر وينتهي الفيديو بضحكة المصوّر.

لم تتوقّع عائلة أبو بكر بل حتى مخابرات العدو نفسها أن يكون نظمي هو العقل المدبّر وصاحب اليد التي ألقت حجر يعبد فأردت عميت بن يغال قتيلاً. بات واضحاً بعد التحقيقات أن المنفذ حسم قراره في لحظات قصيرة، ونجح في اقتناص الفرصة فور توفرها، مثل كثير من عمليات المقاومة الفردية. أهالي يعبد، وعائلة نظمي، أصيبوا بالدهشة، ولم يصدقوا ما كشف عنه العدو، فالرجل يوصف بأنه «بسيط وليست له تجارب فدائية سابقة ولا صاحب سجلّ مقاوم لدى الإسرائيليين». تقول العائلة إن نظمي أبٌ لأربعة من الذكور ومثلهم من الفتيات، وأصغر أولاده رضيع لم يُكمل العامين، وهو يعتمد في حياته على تربية الدواجن وقطف الزيتون فقط. وأعلن العدو رسمياً أن الرجل اعترف بقتل الجندي وأعاد تمثيل العملية في مكان وقوعها، كما نشر صورة له عقب اعتقاله.

بالعودة إلى تفاصيل صبيحة العملية، في الثاني عشر من الشهر الماضي، شنّت قوات العدو حملة اعتقالات «روتينية» طاولت أربعة شبّان. خلال انسحابها ومرورها بحي السلمة وسط البلدة قرابة الساعة 4:30 فجراً، ألقيت «طوبة بلوك لأغراض البناء» على القوة الراجلة فسقطت مباشرة على رأس الجندي الذي أعلن مقتله لاحقاً. النطاق الجغرافي المحصور مكّن مخابرات العدو من الاستدلال على مصدر إلقاء الحجر: بناية مكوّنة من ثلاثة طوابق تعود إلى عائلة عصفور التابعة لحمولة أبو بكر، فكثّفت الاعتقالات بحق سكان البناية وما يجاورها من منازل. ثم اعتمد خبراء العدو على تقنيات حديثة في احتساب المسافات والاتجاهات وقوة ضربة الحجر وتأثيره لتحديد هوية المنفذ وتضييق الاحتمالات. لذلك، يبدو أن نظمي صمد في التحقيق ورفض الاعتراف لأسابيع. وقد ذكر موقع «والا» العبري بعد 11 يوماً على وقوع العملية أن مخابرات العدو تواصل تحقيقاتها وجمعت بعض الحجارة من أماكن مختلفة في البلدة، بما فيها مكان مقتل الجندي ومناطق المواجهات في الحي نفسه (حي السلمة) في محاولة للوصول إلى نتيجة تطابق تحليل DNA للجندي. جمع الحجارة لم يكن غريباً على العدو، وصعوبة التحقيق في هذه العملية رغم ضيق الحيز المكاني تعود إلى أسباب أبرزها أنه لا مقاومين أو أسرى محرّرين في البناية ومحيط مقتل الجندي، إضافة إلى عمر منفذ العملية (49 سنة). فهذا النوع من العمليات مرتبط بالشبّان في العشرينات والثلاثينات على أكثر تقدير، كما أن نوعية الحجر المُستعمل في العملية وطبيعته صعّبتا على مخابرات العدو الحزم بهوية المنفذ عبر التحليل الجنائي والبصمات. تكشف مصادر عن أن الحجر المستعمل هو «طوب أو بلوك» لأغراض البناء، إذ يتفتّت إلى أجزاء صغيرة عند سقوطه من الأعلى بقوة. فلو كان رخاماً صلباً أو صواناً، لكان من السهل الحصول على البصمات عنه ومطابقتها مع بصمات المعتقلين على خلفية العملية. ولهذا تتعزّز نظرية صمود أبو بكر الذي اعتُقل منذ يوم تنفيذ العملية، علماً بأن العدو اعتقل زوجته وابنته لمرات خلال التحقيق، وكل هذا أدّى إلى تأخر العدو في كشف ما جرى.

لم تتوقّع عائلة أبو بكر بل حتى مخابرات العدو نفسها أن يكون نظمي هو المنفذ

مع كل ذلك، تضع طبيعة منفذ العملية وعمره العدو أمام مشهد أكثر ضبابية، وتجعله يدرك أنه لا إمكانية للتعرف إلى المقاومين من منفذي العمليات الفردية غير المنظمة سريعاً أو بسهولة أو استباقياً، الأمر الذي يبقيها خطراً حقيقياً يدهم جيش العدو ومستوطنيه في الضفة في أيّ لحظة.

تأثر كشف العدو عن التفاصيل رغم استعماله تقنيات كثيرة خلال التحقيق (من الويب)

تحليل إخباري

أزمة «كورونا» تُثقل مؤسسة الدفرار: إسرائيل ليست استثناء

علي حيدر

لم يكن مفاجئاً موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، خلال جلسة الحكومة، حين قال إن فيروس كورونا «لا يقلّل عزمنا على العمل ضد إيران». إذ إنه الموقف التقليدي الذي يُعبر عن مؤسسة القرار في تل أبيب، وهو يحتاج إلى تأكيده في ظل ما تشهده بيئة العدو الداخلية والإقليمية والعالمية من متغيرات تُثقل على مجالات الحياة في الكيان. فإن كانت تداعيات الفيروس مؤثرة في خيارات إسرائيل العدوانية، أو على الأقل بعض مستويات هذا العدوان، يحتاج نتنياهو إلى أن يُبدّد هذه الصورة حتى لا تبدو إسرائيل مردوعة، لأنه يدرك الأثمان الكبيرة التي يمكن أن تدفعها في حال انكشفت مردوعيتها أمام أعدائها. وفي حال لم يكن لهذه التداعيات، بشقّيها الصحي والاقتصادي، تأثير كبير في الخيارات العدوانية، فهو يحتاج أيضاً إلى أن يؤكد هذا المفهوم، لأن أي تصور آخر في وعي أعداء إسرائيل سينعكس على ردود أفعالهم ضد أي ارتقاء في اعتدائاتها إلى مستويات قد تستدرج تدحرجاً ما، ولا سيما أن فكرة أن «كورونا» يثقل على تل أبيب، ما قد يدفع الأطراف المقابلة إلى الارتقاء في الردود المضادة، تعمّق منسوب المخاوف لدى قادة العدو من الرد المضاد الذي يؤدي إلى تدحرج لا يريدونه.

بعيداً من رسائل نتنياهو ومناوراته السياسية، لا تنحصر مفاعيل أي من العوامل الداخلية والخارجية المفترض أن تؤثر في قرارات قادة العدو بين العدم وبين الكبح المطلق عن المبادرة، فضلاً عن أن إسرائيل بوضعها الحالي في مواجهة «كورونا» بعدما اضطرت إلى رفع الإغلاق الاقتصادي نتيجة الأثمان الكبيرة في هذا السياق خلال ثلاثة أشهر فقط، بل تعالت الأصوات الإعلامية والرسمية التي تؤكد أن إسرائيل لن تعود إلى الإغلاق الاقتصادي التام حتى لو شهدت موجة ثانية، والسبب أن الاقتصاد لا يتحمّل ذلك. ويتصف التحدي الذي يمثله الفيروس وتداعياته عما سبق أن واجهته إسرائيل من أزمات (بما فيها أزمة «العقد الضائع»، 1973-1984، التي أدت إلى أزمة اقتصادية خانقة غير مسبوقة في تاريخها) في أن أسبابه ليست في متناول يدها، وحلوله الجذرية ليست اقتصادية. في المقابل كان جزء أساسي من أسباب أزمة الثمانينيات نتيجة سياسات إسرائيلية، ولذلك فإن الجزء الأساسي من حلولها كان مرتبطاً بتعديل هذه السياسات.

الصفة الأخرى، التي تقلق مؤسسات القرار والتقدير الإسرائيلية، أن اللايقين هو الغالب على آفاق المسار الاقتصادي الذي نتج عن «كورونا»، انطلاقاً من أن حله الجذري يكمن في لقاح، وهو أمر مفتوح على الاحتمالات السلبية والإيجابية، ما يعني أن المعطيات والتقديرات التي تقدمها الجهات المختصة مرهونة بسيناريوات لا يستطيع أي منهم تحديد أرجحية مبنية على أسس صلبة، وهذا ما أقر به «بنك إسرائيل» في تقديره السنوي، مع الإشارة إلى أن مؤسسات القرار تنظر إلى معطيات الواقع الحاضر سواء أكانت إيجابية أم سلبية في ضوء آفاقها المستقبلية المقدّرة، وعلى ذلك يُحدّدون أولوياتهم وسياساتهم. وفي معطيات الواقع الذي انتجه الفيروس، نشر «مكتب الإحصاء المركزي» تقديرات أكد فيها أن الاقتصاد الإسرائيلي تقلّص بنسبة 7,1% في الربع الأول من 2020، لافتاً إلى أن هذا هو «أكبر تقلّص منذ 20 سنة»، وهو أشد مما كان عليه بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 والانهيار الاقتصادي العالمي سنة 2008. يعود ذلك إلى أن إجراءات الإغلاق، التي بدأت منتصف آذار/مارس الفائت مع اضطرار الشركات إلى إغلاق أبوابها وإلزام الجمهور البقاء في المنازل، أدت إلى توقف النشاط الاقتصادي بشكل شبه تام. نتيجة ذلك قفزت أرقام البطالة من مستوى منخفض بلغ 4% في بداية آذار/مارس لتصل إلى أكثر من 25% في بداية نيسان/أبريل، وبذلك تجاوز عدد المتعطّلين عن العمل مليون شخص لأول مرة في تاريخ إسرائيل.

بالموازاة، وعلى وقع الوتيرة المتسارعة لتداعيات الفيروس، يحاول «بنك إسرائيل» أن يُعزّز وتيرة تقديراته السنوية، فبعد تقديره في نيسان، توقّع أخيراً أن ينكمش الاقتصاد في العام الجاري بنسبة 5,3%، بعدما كان التقدير أن ينكمش 4,5%. في المقابل، قدّر البنك أن يكون نمو الإنتاج في عام 2021 بـ6,8%، بعدما كان سابقاً يُقدر أن يكون بنسبة 8,7% في السنة المقبلة. كذلك، لا يُقدر البنك أن يكون الخروج من الأزمة سريعاً كما عام 2009، في أعقاب الأزمة العالمية، ويتوقع أن يجدد البنك تقديره في ضوء رفع إجراءات الإغلاق، إذ تراقب الجهات المختصة مدى نجاح القرار الذي اتخذته الحكومة في الجمع بين احتواء الفيروس وإعادة تحريك عجلة الاقتصاد لتخفيف الأضرار. ومع انتظار النتائج الأولية، يرى خبراء اقتصاديون إسرائيليون أن المشكلة الكبرى الآن هي ضبابية الرؤية المستقبلية، وهذا ينعكس في تضارب التقديرات حتى بين المؤسسات المالية الرسمية، مثل ما تصدر عن «بنك إسرائيل المركزي»، التي تعد أقل تشاؤماً مقارنة مع ما يصدر عن وزارة المالية التي تتسم بطابع سوداوي.

من غير الواضح كيف سيتفاعل السوق مع بدء رفع القيود، وهل ستعود الحياة إلى طبيعتها. كما ليس واضحاً هل شهدت إسرائيل جولة عابرة، أو ستتحقق بعض التوقعات باجتياح جديد لـ«كورونا» الذي سيضعها أمام خيارات صعبة. سيبقى هذا التجاذب إلى حين التوصل إلى لقاح علاجي، وهكذا ستكون التحديات التي تواجه إسرائيل هي نفسها التي تواجه كبرى الدول الاقتصادية مع تفاوت يتصل بظروف كل دولة وقوة اقتصادها. والسيناريوات التي تتأرجح بينها تل أبيب هي نفسها التي تسود في عواصم القرار، وكذلك المخاطر التي تهددها تهدد الاقتصاد العالمي، مع إضافة أن ظروف إسرائيل الاستراتيجية والأمنية توسّع دائرة العوامل المحتملة في بلورة مستقبل المسار الاقتصادي والصحي في كيان العدو والمنطقة، في حال الانزلاق إلى مواجهة كبرى في المنطقة، وهو معطى لا تستطيع مؤسسات القرار في تل أبيب تجاهله لدى دراسة أي خيارات عملانية واسعة أو محدودة.

سوريا

قمح «الجزيرة» ممنوع على دمشق: هل تشارك «قسد» في الحصار؟

شكّل قرار «الإدارة الذاتية» الكردية منع فلّاحي محافظة الحسكة من تسليم محاصيلهم للمراكز التابعة لدمشق هاجساً لدى الفلاحين جراء ما قد يكسد من محصولهم، في وقت فُسّرت فيه هذه الخطوة بأنها التزام من «الذاتية» بتطبيق قانون «قيصر» الأميركي الذي يدخل التطبيق العملي في السابع عشر من الجاري

توحي القرارات التنفيذية التي اتخذتها «الذاتية» بالتزام كردي بتطبيق «قيصر» (أ ف ب)

الحسكة ـ **إيهم مرعي**

يتزامن اقتراب موعد تطبيق قانون «قيصر» الأميركي مع موعد تسويق القمح الذي تحتاجه إليه دمشق اليوم أكثر من أي وقت مضى، لتوفير أمنها الغذائي، وسدّ باب مهم من الصرف بالعملات الأجنبية. هذا التزامن شكّل تحدياً للحكومة، واختباراً لـ«الإدارة الذاتية» الكردية، من أجل الإجابة عن سؤال واضح: هل ستشارك القوى الكردية في حصار دمشق والشعب السوري؟ تبدو رؤية «الإدارة الذاتية» تجاه «قيصر» متذبذبة، فلا هي تعلن التزامها ولا رفضها. رؤية تشبه إلى حدّ بعيد السياسات العامة للإدارة الكردية منذ تأسيسها، القائمة على الحفاظ على علاقات مع غالبية الأطراف المعنيّة بالأزمة. في ما خصّ «قيصر»، تُظهر الإدارة الكردية رغبة في إظهار الالتزام على مبدأ التزام السياسات الأميركية العامة في سوريا، لكن مع الحفاظ على حبل التواصل مع الحكومة في الوقت عينه. ورغم بعض التصريحات الكردية الرافضة للعقوبات الجديدة، لأنها تؤثر في عموم الشعب، فإن آخرين من القيادات الكردية يرون أن الالتزام غير المباشر والعلني سيوفّر ضغطاً مطلوباً على دمشق لقبول «الإدارة الذاتية» كأمر واقع.

أحد محكّات اختبار النيات الكردية كان ملف القمح، إذ منعت «الذاتية» فجأة توريد القمح المزروع في مناطق شرق الفرات إلى المراكز الحكومية. لكن هذا القرار ليس حاسماً بالكامل أيضاً، وهذا يتوافق مع السياسة الكردية غير الحاسمة تجاه المشاركة في تطبيق «قيصر»، إذ استمرت الجهود الكردية في التواصل مع المسؤولين في دمشق لإيجاد آلية تتيح إيصال القمح إلى الحكومة، عبر بيعها إياه مباشرة أو عبر وسطاء، وفق مصادر تحدثت إليها «الأخبار». وقد أعلنت «الذاتية» المنع عبر قرارين اثنين يؤكد مضمونهما «منع تصدير أو إخراج القمح خارج حدود الإدارة الذاتية، والسماح للفلاحين بتوريد قمحهم إلى المراكز التابعة للإدارة الذاتية فقط، ضمن الحدود الجغرافية لكلّ إدارة حصراً». في هذا السياق، رأت مصادر مقرّبة من دمشق أن «قرار الإدارة محاولةٌ لإرضاء واشنطن، وتحقيق ربح اقتصادي، في آن معاً، عبر تسلّم أكبر كمية ممكنة من إنتاج القمح في مناطق سيطرتها، لبيعها لاحقاً لدمشق أو شمال العراق».

مع ذلك، أدّى تجنّب «الذاتية» تحديد سعر واضح، أو موعد محدّد لتسليم المحاصيل، إلى إحجام الفلاحين عن التسليم لمراكزها، بعكس مشهد الإقبال الواسع على المراكز الحكومية، الذي كان قبل منع «الأسايش» الفلاحين من الوصول إليها، التزاماً بالقرار الكردي. يقول رئيس «مجلس سوريا الديمقراطية»، رياض درار، لـ«الأخبار»، إن «منع الفلاحين من التسليم للمراكز الحكومية يهدف إلى منع النظام من الاستفادة من القمح»، مؤكداً أنهم «لن يجازفوا بالتعامل مع النظام، ولن يكونوا شركاء في أي مساعدة تقدم إليه تجعله يتنفس في ظل الحصار». هذه المواقف تحمل في طيّاتها التزاماً عملياً بالعقوبات على دمشق، في حين أنه من الواضح أن القيادات الكردية تخشى إعلان التزامها «قيصر» علناً.

من جهة أخرى، تتناقض مواقف رئيس هيئة الزراعة في «الذاتية»، سلمان بارودو، مع تصريحات درار، إذ قال الأول إن الإدارة «ترفض قانون قيصر، لكون مناطقها ستتأثر قبل دمشق بتبعات تطبيقه»، معتبراً أن «فكرة استثناء مناطق الإدارة من القانون ليست إلا بروباغندا إعلامية». يؤكد بارودو أن «مشكلة توقّف الشاحنات على حواجز الأسايش هي نتيجة اشتراط الذاتية الحصول على شهادة منشأ من دوائرها الزراعية حصراً، وهو قرار صدر منذ ما قبل بدء موسم تسويق محاصيل القمح»، مشيراً إلى أن قرار «الذاتية» ليس نهائياً، لأنه «الآن ممنوع وصول الشاحنات إلى المراكز الحكومية، لكن غداً لا نعلم، قد يكون هناك شيء جديد».

في غضون ذلك، أكد المدير العام لـ«السورية للحبوب»، يوسف قاسم، أن «هناك عدداً كبيراً من الشاحنات المتوقفة على حواجز مجموعات قسد في الحسكة، ممنوعة من العبور باتجاه مراكزنا، ما سيؤثر في إجمالي المشتريات في المؤسسة، ويضرّ بالفلاحين والمنتجين». ونقلت مواقع محلية عن قاسم أن «كلما زاد رقم الشراء، انخفضت فاتورة الاستيراد». وفي حال أبدت «الذاتية» إصراراً على منع وصول القمح إلى المراكز الحكومية، تشير التوقعات إلى أن موسم هذا العام لن يتجاوز ربع الكمية المتوقعة التي تقارب وفق التقديرات الحكومية مليوني طن.

> تغيب السياسة الحاسمة عن هذا الملف كما عادة الأكراد

هتافات «السّاروت» في السويداء: تخوّف أهلي من تطورات أمنية

انخفضت وتيرة التظاهرات في سوريا أمس رغم الدعوات إلى تزخيمها في أكثر من منطقة، خصوصاً في الجنوب، عبر دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي تحت وسم «بدنا نعيش». من خرج أول من أمس في درعا لم يخرج أمس، إذ شهدت المدينة والقرى والبلدات المحيطة هدوءاً لافتاً بعد يومين صاخبين. عدد من أهالي المنطقة الجنوبية أكد لـ«الأخبار» أن «الحلّ لا يكون في التظاهر بمطالب سياسية... لقد علمتنا الحرب دروساً في هذه القضايا، ونحن اليوم نضغط على من يدعون إلى التظاهر من أجل ضبط التحركات». ويُلاحظ أيضاً تخوف المدنيين من تطور الأوضاع، إذ يقول أحد المزارعين الجنوبيين: «نحن نخاف من عودة الاضطرابات، نخاف على أنفسنا وعلى المحاصيل الزراعية التي تعبنا فيها طوال العام»، مضيفاً أن عشرات الفلاحين يحصدون القمح في غير وقته كي لا يتحملوا الخسارة إن حرقت الأراضي».

أما في السويداء، فتكرر مشهد أول من أمس، إذ تظاهر الأشخاص ذاتهم وحملوا الشعارات السياسية نفسها التي تعود إلى 2011. جال المتظاهرون الطرقات عينها التي جالوها قبل يومين، من أمام مبنى المحافظة وصولاً إلى الأسواق، وكان لافتاً هتاف بعض الشبان بهتافات عبد الباسط الساروت، المنشد المعارض المعروف. كما بدا لافتاً أن المحرضين الأساسيين للتظاهر هم معارضون مقيمون خارج البلاد، وقد أنشأوا مجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي، وبدأوا حملات التجييش والتزخيم.

في دمشق، بدا المشهد مختلفاً تماماً؛ اجتماعات تُعقد لإيجاد حلول للواقع المعيشي، لا تظاهرات ولا حديث عنها. والاحتجاج يقتصر على الباعة الذين أغلقوا محالهم بسبب فوضى الأسعار. أحد الباعة في دمشق قال إن «الأسعار تتغير كل ساعة، وعملية الطلب على المواد التموينية تزداد لتخزينها من المقتدرين مالياً»، مشيراً إلى أن هذا الأمر «ساهم في رفع الأسعار». كما شمل الإغلاق الكثير من الصيدليات بسبب فقدان الأدوية. وفي المقابل، هددت وزارة التجارة وحماية المستهلك أصحاب الفعاليات الاقتصادية بإحالتهم على القضاء من جرّاء إغلاقهم محالهم وتوقفهم عن البيع. كذلك، أطلقت وزارة الصحة المرحلة الأولى من الأسعار الجديدة التي طاولت 1250 صنفاً دوائياً. ويؤكد صيادلة في حديث إلى «الأخبار» أن «جميع الأصناف التي رفعت أسعارها لا تتناسب مع الكلفة التي يتكلفها المعمل المصنّع لها، لكنها خطوة إيجابية في هذه المرحلة».

(الأخبار)

استراحة

كلمات متقاطعة 3467

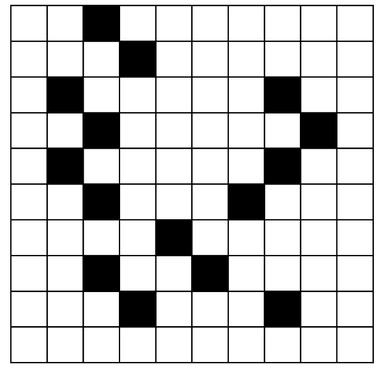

أفقيا

1- مدينة أميركية في كاليفورنيا – زار الأماكن المقدسة – 2- مجموعة جبلية في أفريقيا تُشكل حاجزاً فاصلاً بين سواحل المتوسط والصحراء – تُستخرج من جلد بعض الحيوانات – 3- جواب – نقض العهد وخالف الوصايا – 4- أوصل إليهم الخبر – إضطرم وتلهّب – 5- قطع الحبل – حرفة الحمّال – 6- نهر في النمسا والمجر يصبّ في الدانوب – أشار بحاجبه – سحب – 7- نوع من الحمام البرّي أكدر اللون فيه بياض فوق ذنبه – يهم ويُقارب الفعل ولم يفعل – 8- نهر في فرنسا من روافد السين – نوتة موسيقية – إسم موصول – 9- حرف نصب – ولد الغارة والربوع والقنفذ والأرنب – من أسماء الشمس – 10- رئيس جمهورية سوري راحل

عمودياً

1- رئيس جمهورية أميركي راحل – 2- صبي – ولاية برازيلية شهيرة بإنتاج البنّ – 3- للنفي – ناس – 4- يقرأ في الكتب – أحزنَ وأتحسّر وأتوب على الماضي – 5- قائد إنكليزي إنتصر على نابوليون في معركة واترلو – جرذ بالأجنبية – 6- مدينة بريطانية بضاحية لندن – أحد أجزاء الكتاب مما يندرج تحت الباب أو جزء من أربعة أجزاء في السنة الشمسية – 7- أعلى سلسلة جبال في العالم – 8- حلّ العقدة أو اللغز – من أعضاء الجسم – 9- طليق – من الحيوانات – 10- إعلامي ومقدم برامج لبناني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جبل الكنيسة – 2- وكيل – تورا – 3- ارميا – ربَنا – 4- امرهم – بل – 5- كي – ناميبيا – 6- مَل – وان – 7- لادا – تِم – رد – 8- يربوع – سب – 9- كوبايا – 10- زهرة الخليج

عمودياً

1- جوان كولينز – 2- بكر – ار – 3- ليما – تدبير – 4- اليمن – او – 5- ارام – عكا – 6- كتّ – هملت – ول – 7- نورمي – مسيخ – 8- يربّ – بو – بال – 9- سان بيار – بي – 10- الإندماج

sudoku 3467

		2			4		9	
7	8		1		5		2	
3					6	8	5	
		1		7		5		
6		8				3		2
		5		6		1		
	6	3	9					4
	1		2		3		6	8
	9		6			7		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3466

8	9	1	5	6	7	4	2	3
7	3	4	8	1	2	5	9	6
2	5	6	4	3	9	1	8	7
5	7	8	1	9	3	6	4	2
9	6	2	7	4	5	8	3	1
4	1	3	6	2	8	9	7	5
6	2	9	3	8	1	7	5	4
3	4	7	9	5	6	2	1	8
1	8	5	2	7	4	3	6	9

مشاهير 3467

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ملكة استكلندا ثم ملكة فرنسا بعد زواجها بفرنسوا الثاني (1542-1587). ترمّلت بعد سنة وعادت الى بلادها. لجأت الى انكلترا واعدمت.
والدها هو الملك جايمس الخامس
3+5+8+2+7 = دولة عظمى ■ 11+9+10+1+4 = نهر صيني ■ 7+6 = شاي بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: **ايمان الطوخي**

إعداد
نعوم مسعود

نتائج اللوتو اللبناني

1	31	15	14	4	3	2

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1813 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 2 - 3 - 4 - 14 - 15 - 31
الرقم الإضافي: 1
■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**
- عدد الشبكات الرابحة: 1
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,166,543,408 ل.ل.
■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 0 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 0 ل.ل.
■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 36,770,220 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 4 شبكات
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 9,192,555 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 36,770,220 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 603 شبكات.
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 60,979 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 84,192,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 10,524 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 571,473,923 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الثانية والمنقولة للسحب المقبل: 0 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد رقم 1813 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 06190
■ **الجائزة الاولى**
- عدد الأوراق الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية: 0 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 6190.**
- الجائزة الإفرادية: 450,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 190.**
- الجائزة الإفرادية: 45,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 90.**
- الجائزة الإفرادية: 4,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1035 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 615
● يومية أربعة: 3481
● يومية خمسة: 13144

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لإعداد تقرير تدقيق لمعملي المجموعات البخارية ومعملي المحركات العكسية في معملي الذوق والجية.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي (غرفة 1223).
علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2020/7/24 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
بيروت في 5 حزيران 2020
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 541

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (9:30) تاريخ 2020/8/10 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم مواد وادوات نظافة. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشرط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:00) تاريخ 2020/8/7.
بيروت في 2020/6/3.
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 539

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (11:30) تاريخ 2020/8/10 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم - المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم مواد نظافة للسجون. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشرط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:00) تاريخ 2020/8/7.
بيروت في 2020/6/3
رئيس الادارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 539

إعلان

لأمانة السجل العقاري الاولى في الشمال
طلب بلال زود لموكلته نوال طالب سند تمليك بدل ضائع 1194 بقاعصفرين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب المحامي بامين كريم فيليب بالوكالة عن احد ورثة سركيس وفدوى يعقوب بالعقارات 251 و252 و1041 و1061 و1064 و1564 سبعل وعن حصة سركيس فقط بالعقارين 1662 و1729 سبعل.
للمعترض 15 عشر يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب عطيه فؤاد وازن عساف لمورثه الخوري يوحنا وزان عطية سندات بدل ضائع للعقارات 457 و434 و266 و264 و119 و69 اده.
للمعترض 15 عشر يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب خالد محمد طالب طنبوره الحسيني بالوكاله عن احد ورثة لميا زريق سند بدل ضائع للعقار 162 ببسبعل.
للمعترض 15 عشر يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب جرجس انطوان الباشا سند بدل ضائع للعقار 1340 دوما.
للمعترض 15 عشر يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري

Invitation to bid No: 2020-010 for the Supply of Electrical Generator and Electrical Work with Load Management.

The Lebanese Red Cross Society (LRCS) hereby invites sealed bids from manufacturers/ reputed firms/ registered suppliers for the supply of the following supplies/ services.

Item No.	Lot Description	Quantity	Delivery Site
1	Electrical Generator	1	HQ Spears St.
2	Canopy	1	HQ Spears St.
3	Electrical Work	1	HQ Spears St.
4	Load Management	1	HQ Spears St.

TENDER DETAILS
The Tender details are as follows:

INCOTERMS	DDP – Beirut Delivery Duty Paid
Delivery address	HQ Spears St.
ITB Published	05 June 2020

All documents can be downloaded from http://**www.redcross.org.lb/** (Please select "Tender" from the menu at the top right of the page) Tenderers are advised to check the website regularly as any changes or additional information related to this tender will be updated via the website.
Tenders must be submitted in a sealed envelope

Mailing address	Lebanese Red Cross Society Head Quarters, Spears Street, Kantari, Beirut, Lebanon **Please submit to finance Department at second floor.**
Tender deadline	Date: Friday 12th , June, 2020 Time: 4:00:00 PM PLEASE NOTE: NO BIDS WILL BE ACCEPTED AFTER THE ABOVE CLOSING TIME AND DATE
Bids to be marked	"Tender reference: 2020-010 Do not open before Friday 12th , June, 2020"
Deadline for questions	Date: Wednesday 10th, June, 2020 Time: 4:00:00 PM

◄ مبوب ►

◄ للبيع ►

أرض في شويت (بين عاليه وبعبدا) كاشفة بحراً وجبلاً، موقع مميز حوالي الـ 12.000، سعر مدروس وشيك مصرفي مقبول. دون وسيط.
03.357374

سينما

جور المحاكم الشرعية يبرزها «الجنة تحت اقدامي» (2020 ـ 90 دقيقة) عبر تتبع قصص ثلاث نساء يختلفن في الشخصيات والأطباع، لكنهن يجتمعن في بحر المظلومية الواقعة على المرأة التي تُحرم من أولادها بحكم التشريعات. الشريط الذي عرض في مهرجانات أوروبية، سيحط في بيروت، ويتجوّل في المدن والقرى ليشكّل «وثيقة» تُستخدم «لإعلاء صوت الحق» على حد تعبير مخرجته

زينب فقدت أي اتصال بابنها وتركت وحيدة في العراء

ساندرا ماضي تسأل بالكاميرا: بأيّ ذنب تسلب الأمومة؟

زينب حاوي

في استهلالية فيلم «الجنة تحت أقدامي» Heaven Beneath my Feet (منتجة: عبير هاشم ـ مساعد منتج: سيرج لالو وحسين شامي ـ إخراج: ساندرا ماضي ـ 90 دقيقة ـ 2020)، توطئة لقوانين الأحوال الشخصية الجائرة في لبنان، ومرور على تعقيداتها عند الطوائف كافة، مع إبراز قضية الحضانة عند الطائفة الشيعية، التي علت أصوات نسائها في الفترة الأخيرة، وتحولت إلى قضية رأي عام في الصحف والإعلام المتلفز. توطئة أخذ صنّاع الفيلم على عاتقهم إبرازها، بهدف كسر جدار هواجس محددة قد تشكل عوائق لتنفيذ هذا الفيلم، وأسئلة قد يطرحها كثيرون عن اختيار هذه القضية في طائفة معينة دون سواها من الطوائف، أو حتى قد يسألون عن طائفة المخرجة والمنتجة، وإن كان لهما «الحق» في الطرح و«التدخل» في قضية قد لا تمسهما بشكل شخصي! انتهى الأمر بتحطيم هذه المخاوف، والدخول في العوالم الداخلية للنساء اللواتي يعانين من جور المحاكم الشرعية عند الطائفة الشيعية، عبر إبراز قصص ثلاث نساء يختلفن في الشخصيات والأطباع، لكنهن يجتمعن في نهاية المطاف في بحر المظلومية الواقعة على المرأة التي تُحرم من أولادها بحكم تشريعات هذه المحاكم.

«الجنة تحت أقدامي» فيلم عُرض منذ فترة على التلفزيون الفرنسي الذي أسهم بجزء يسير في إنتاجه، وسلّط الضوء على قضية الحضانة عند الطائفة الشيعية، عبر عرض حالات نساء عانين وما زلن من حرمانهن أطفالهن. بدأت القصة وفق ما تقول لنا المنتجة عبير هاشم، بتعرّفها إلى المخرجة ساندرا ماضي في تونس، قبل عشر سنوات، في أحد المهرجانات السينمائية لدى عرض ماضي فيلمها التسجيلي «الذاكرة المنقوبة». التقت الاثنتان على فكرة صناعة فيلم يحكي قصة عبير التي عانت كثيراً للحصول على طلاقها طوال أكثر من 11 عاماً في المحاكم الجعفرية، ولم تُرد إقحام أولادها في هذه المعركة كما تسرد. لكنها أصرّت في البداية على أن تحقيق هذا الأمر، لما يتطلبه ذلك من الشخصية بأن تكون على أريحيتها وتتحرك بعفوية كأن لا كاميرا ترصدها. لينا التي حرمها طليقها من ابنها منذ خمس سنوات، وذهب به إلى ألمانيا، لحقت بهما فيما تنتظر انتهاء معاملاتها الرسمية في البلاد، للإقامة ورؤية ابنها المسلوب من أحضانها. لحظات خاصة وحميمة تسترقها كاميرا ماضي من لينا، وكيفية عيشها في هذه الظروف الصعبة، وانتظارها فرج اللقاء بابنها الصغير. بعدها، ننتقل إلى الضاحية الجنوبية، مع بطلة أخرى: فاطمة حمزة، التي استطاعت الاحتفاظ بابنها بعد الضغط الهائل الذي مورس في قضيتها وسجنها ليوم واحد. قصة حمزة، التي ما زالت عالقة، وتسودها مخاوف كثيرة من تكرار سيناريو حرمانها من ابنها، يضيء عليها الفيلم، وخصوصاً التضامن الأسري الذي تحظى به، لا سيما من شقيقتها المحامية فاديا. بقاعاً القصة حزينة مرة أخرى مع زينب التي فقدت أي اتصال بابنها وتُركت وحيدة في العراء، في ظل تمرد عائلة طليقها على تنفيذ القوانين.

طيلة ساعة من الزمن، تأخذنا عدسة المخرجة إلى عوالم هؤلاء النساء، وتظهر لنا، بواقعية فجّة، كيف يصارعن أقدارهن داخل جدارن غرفهن، ويتألمن في الظل. جانب ارتات المخرجة الإضاءة عليه، دون سواه، لا لإثارة التعاطف، أو حتى للتبرير، بل ليكون الشريط كما تؤكد ماضي، بمثابة «وثيقة» تُستخدم «لإعلاء صوت الحق»، ومساحة «وعي» تشكل ضغطاً على الجهات المعنية، ومرافعة لباقي المناضلين/ ات في هذه القضية، بهدف إحداث التغيير المنشود.

رغم تناوله قضية حسّاسة وشائكة، دخل الشريط في مغامرة شخصية في الإنتاج والتمويل الذاتي، ولاقى رفضاً إنتاجياً عربياً، خوفاً من جرأته وطرحه لهذه القضية. على أن تحطّ رحاله في الوقت القريب في العاصمة اللبنانية، بعدما عُرض في فرنسا وسويسرا، ويتنقل بين القرى والمدن اللبنانية وأنديتها، ولا يكون محصوراً في سجل المهرجانات وقاعات السينما.

قضية فاطمة حمزة هزّت الرأي العام اللبناني عام 2016

تحكي قصتها عبر فيلم تخرجه ماضي، إلى أن صعدت قضية فاطمة حمزة التي هزّت الرأي العام اللبناني عام 2016. إذ سُجنت حمزة لأنها رفضت تسليم ابنها الصغير إلى عائلة طليقها. تلك كانت الشرارة التي دفعت ماضي وهاشم إلى إعادة النظر في مسار الفيلم وفحواه، ليشمل مروحة أوسع من الحالات تندرج تحت العباءة نفسها. هكذا بدأت الرحلة من بيروت، بلقاء أكثر من خمسين امرأة عانين من ظلم المحكمة الجعفرية وحُرمن من أولادهن، لترسو الشهادات على ثلاث: زينب، فاطمة ولينا، اللواتي يظهرن في الشريط، مع هاشم بالطبع. هكذا، نصبح أمام مشهدية سينمائية مغايرة تتكئ على التصوير التسجيلي المراقب كما تسميه ماضي، أي التقاط اللحظات الحيّة لهؤلاء النساء، وعرضها كما هي في الواقع. في الفيلم، الصورة فجّة، وغاية في الواقعية، لا تشتغل على تجميل الشخصيات أو الأمكنة. هكذا، تركت كاميرا تتجول بين ألمانيا، وضاحية بيروت الجنوبية والبقاع، لتنقل قصص النساء الثلاث. تقول هاشم إنّ هدف الفيلم

> تقول المنتجة عبير هاشم إنّ الهدف كان إظهار صورة المرأة الضعيفة

كان إبراز صورة المرأة الضعيفة، ولو بدا بعضهن في أوضاع نفسية وإنسانية صعبة، جرّاء حالات الانتظار واليأس والخوف التي سيطرت عليهن. بل كان الهدف «إزعاج من يشاهده» وفق ما تقول هاشم.

إنها المرة الأولى التي تدخل فيها المخرجة الفلسطينية ساندرا ماضي تجربة أفلام تخص النساء، بعدما كرّست جلّ أعمالها للقضية الفلسطينية لا سيما لحكايات فلسطينيي الشتات. ماضي التي تصف بيروت بأنها الأقرب إلى فلسطين، إذ أقامت فيها لسنوات عدة، وتعرف خبايا نسيجها الاجتماعي، تشرح لنا كيف كانت قصة صديقتها عبير هاشم الدافع المباشر لتنفيذ الفيلم، إلى جانب القصص «المريعة» التي سمعتها على السنة نساء أخريات، أحدثت صدمة لديها و«ورطتها» في هذه المغامرة. قصدت ماضي مدينة «باومهولدر» الريفية في ألمانيا وأمضت 16 يوماً مع لينا التي هاجرت الى هناك، لتعيش في غرفة صغيرة وضيقة. سجّلت ماضي كل حالاتها وتقلباتها، وأعادت سردها سينمائياً، مع صعوبة

جدل

على هامش النقاش حول تعاملها مع كليشيهات الزنوجة

تانيا صالح: ما أبعدني عن «اللائق سياسياً»!

نادين كنعان

مع انتشار لقطات الفيديو البشعة لجريمة مقتل الأميركي من أصول أفريقية جورج فلويد على يد شرطي أبيض في مدينة مينيابوليس، عمّت الاحتجاجات الشوارع في البلاد وخارجها وطبعاً على السوشال ميديا. أمام هذه الواقعة الصادمة، لجأت تانيا صالح إلى حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي لتسجيل استنكارها تجاه ما يجري. بدايةً، نشرت نسختَين من أغنية Strange Fruit بصوت نينا سيمون وبيلي هوليداي، وهي إحدى أشهر الأغنيات التي تحاكي الظلم والاضطهاد. بعدها، أفرجت عن صورة تُظهرها ببشرة سوداء وشعر أشعث، بعدما عدّلت إحدى الصور التي أعجبتها على Pinterest بواسطة الـ«فوتوشوب»، مرفقة إياها بتعليق: «كل عمري كنت أحلم أن أكون سوداء... اليوم أكثر من أيّ وقت مضى... أرسل حبي ودعمي الكامل لكل المطالبين بالمساواة والعدالة لكل الأعراق في العالم».

منشور كان كفيلاً بتحويل صاحبة ألبوم «تقاطع» إلى هدف لحملة تنتقد ما أقدمت عليه. اختزال معاناة السود بلون البشرة والشكل، التعبير عن قضية محقة وجوهرية باستخفاف، إضفاء رومانسية على معاناة طويلة من شأنها تسطيح النضال السياسي للسود في الولايات المتحدة، استحضار تاريخ طويل من تقليد عنصري كان سائداً في أميركا القرن الـ 19 معروف بالـ Blackface (الوجه الأسود ـ بات محظوراً اليوم) وهو نوع من المكياج الذي كان يضع أبناء البشرة السوداء بصورة نمطية على المسارح والشاشات... هذه عيّنة من الاتهامات التي وُجّهت إلى صالح، وقد تكون محقة وقابلة للنقاش، في مقابل ارتفاع أصوات تنتقد بكثير من الإسفاف والإهانة، بعضها عائد لزملاء مهنة؛ ترافق ذلك مع مطالبة

> تؤكد الفنانة اللبنانية أن من المفيد فتح نقاش حول أشكال أخرى من العنصرية

نستطيع القول إنّ حرية التعبير لم تعد موجودة... هل صارت القاعدة أنّه إمّا أن نتحدّث بالطريقة التي يعتبرها بعضهم لائقة أو أن نُجلد إذا كنّا مختلفين؟». في هذا السياق، تطرح تانيا سؤالاً مهمّاً بالنسبة إليها: «مَن يقرّر ما هو الـpolitically correct أصلاً في بلادنا؟»، ثم تشير إلى أنّه «لديّ علامات استفهام عدّة حول الجهات التي تقود بعض الحملات، والتوقيت وطريقة عملها».

تشدّد على أنّ القصد من البوست الذي أثار جدلاً واسعاً هو التضامن مع كلّ الأشخاص والشعوب التي تقاوم كل أشكال التمييز والعنصرية: «صدقاً، أنا كموسيقية لطالما حلمت بأن أكون سوداء... ربّما كنت صنعت موسيقى أفضل وغنيت ورقصت بطريقة أجمل... أقرب الفنانين إلى قلبي من أصول أفريقية... ماذا لو قلت أنّني أتمنى لو كنت ناجي العلي مثلاً؟ هل كنت ستعرّض للسهام نفسها؟». وتتابع: «للأسف الجلد صار عادةً... وهنا لا بدّ من التساؤل حول إلى أي مدى يعتبر هذا التنمّر الإلكتروني من هذا القبيل مسموحاً؟». وتلفت كذلك إلى أنّ مفهوم التعبير عن النفس وتنوّع الآراء وتقبّل الآخر الذي

(فوتوغرافيا ارتيستيكا)

تتحدّث عنه لا ينطبق على العنصرية فقط بل ينسحب أيضاً على مواضيع عدّة، من بينها النسوية، المساواة، مجتمع الميم، التحرّش...

وبرأيها، الأهم اليوم هو العمل على تحقيق المطالب المرتبطة بهذه الأمور على صعيد القوانين والممارسات الاجتماعية بدلاً من تحديد معايير يتعيّن على الناس التقيّد بها وإلا فسيُرجموا ويكفّروا. فهناك عوامل عدّة تحكم طريقة تصرّف الأشخاص، بدءاً بطريقة تفكيرهم وقناعاتهم، مروراً بالمجتمعات التي نشأوا فيها وصولاً إلى الخلفيات الدينية والعقائدية... كما تعتبر أنّ من المفيد (كما ذكرت على السوشال ميديا أخيراً) فتح نقاش حول «العنصرية الممارسة تجاه العرب واليهود والإيطاليين وذوي الأصول اللاتينية والصينيين وغيرهم في وسائل الإعلام الرئيسية».

وفي النهاية، تستشهد بعمود نشره كورتلاند ميلوي في صحيفة «واشنطن بوست» عام 2019 بعنوان Figuring out what's behind the use of blackface could depend on who you ask، متناولاً تضارب الآراء بشأن الـ Blackface في يومنا هذا. وفي معرض كلامه، يستند ميلوي إلى دوانالين ريس، أمين الموسيقى والفنون المسرحية في المتحف الوطني للتاريخ والثقافة الأميركية ـ الأفريقية، الذي يؤكد أنّ «نبذة أولئك الذين يعمدون إلى اللجوء للـBlackface يجب أن تؤخذ في الاعتبار». فكل شيء بالنسبة إليه يأتي ضمن سياق: «النية هي المفتاح. هل يختلف الـ Blackface عندما يستخدمه السود؟ الزولو يلجأون إليه كجزء من تقاليد وثقافة تاريخية... لكن الحساسية الزائدة تجاه الموضوع ستولّد قاعدة تنطبق على كل المواقف... من الصعب أن نفهم متى يكون الأمر مقبولاً ومتى لا يكون، إذا لم نعرف السياق والتاريخ والتقليد الكامن وراء الموقف نفسه».

zoom

من أبناء الضواحي إلى جورج فلويد: ربع قرن و«الكراهية» مستمرّة

بالتزامن مع ما شهدته بعض العواصم الأوروبية منها باريس بعد مقتل الشاب جورج فلويد في أميركا، يطفئ فيلم «الكراهية» (La Haine) للمخرج الفرنسي ماتيو كازافيتش (1967) شمعته الخامسة والعشرين هذه السنة. الفيلم (1995) الذي منح كازافيتش جائزة أفضل مخرج في «مهرجان كان السينمائي» ذلك العام (وإن أدار رجال الشرطة ظهورهم إلى فريق العمل خلال المهرجان)، ترك تأثيراً لافتاً على السينما والمجتمع الفرنسيين في منتصف التسعينيات. فقد كان فيلم الضواحي الأوّل الذي ينال اهتماماً من النقاد ووسائل الإعلام. وضع على الشاشة ثلاثة شبان من المهاجرين لعبوا بطولة الفيلم: الشاب العربي سعيد (سعيد التغماوي)، والشاب اليهودي فينسنت (فنسان كاسيل)، والأفريقي هوبير (هوبير كوندي). الفيلم سياسي بامتياز يتنقّله بين مشاهد من أعمال الشغب ضدّ الشرطة الفرنسية بعد حادثة الاعتداء على الشاب المهاجر عبدل وبين مشاهد الحياة في الضواحي

هوبير كوندي وسعيد التغماوي وفنسان كاسيل في مشهد من الفيلم

البارسية. إنها حياة الهامش، جدران لا مرئية تضعها الشرطة بين أبناء الضواحي والخارج، تضاف إليها ظروفهم الاجتماعية القاهرة، شكّل العمل مرآة عنيفة ودموية لفرنسا وأفاتها الاجتماعية الحديثة، خصوصاً في التعامل مع المهاجرين. فقد بدأ المخرج بكتابة سيناريو فيلمه في النهار الذي قتل فيه شاب أفريقي مهاجر أثناء مطاردته من قبل الشرطة سنة 1993. في ذكرى مرور ربع قرن على صدور الفيلم، سيتم الاحتفال به هذه السنة، حيث تشكّل استعادته فرصة لرؤية راهنيّته الآن. هكذا، سيعاد عرض «الكراهية» في الصالات السينمائية من قبل «معهد الفيلم البريطاني»، لكن بنسخة 4K جديدة نهاية هذه السنة. كذلك، سيعود الشريط مجدّداً إلى الصالات الباريسية، وسيعرض في مدينة كان، بالتزامن مع إصدار سيناريو الفيلم الأصلي عن دار النشر الفرنسية Maison CF مرفقاً بملاحظات المخرج، وصور التُقطت خلال تصوير الشريط لم تُنشر من قبل. المخرج المعروف بتصريحاته في قضايا المهاجرين في فرنسا، وجّه سنة 2005 رسالة إلى وزير الداخلية حينها نيكولا ساركوزي بعد مقتل مهاجرين عربيين في باريس. في الرسالة التي ردّ عليها ساركوزي لاحقاً، حمّل المخرج الدولة الفرنسية وساركوزي مسؤولية أعمال الشغب والعنف في الشارع، وتحديداً الكراهية التي تُظهرها الدولة لهؤلاء المهاجرين. في تصريح لمجلّة AnOther البريطانية أخيراً، رأى المخرج أن المشكلات ذاتها لا تزال تتكرر حتى اليوم: «حين تريد أن تصنع فيلماً سياسياً، فعليه أن يكون راهناً. لا جدوى من إرضاء الناس. هناك العديد من الأفلام التي يمكن أن تُرضي الناس. يتم تناقل أفلام مونتي بايثون الكوميدية وأفلام ديزني من جيل إلى جيل، لكن أن تكون قادراً على إنجاز فيلم سياسي يبقى راهناً بعد 25 عاماً، فهو أمر مدهش لكنّه مرعب في الوقت نفسه. لأن ذلك يعني أن المشكلات ذاتها لا تزال موجودة. حتى إنها أسوأ الآن، إنها مترافقة مع مشكلات أخرى لم تكن سائدة قبل 25 عاماً».

(الأخبار)

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 9 حزيران 2020 العدد 4069

صورة وخبر

في الوقت الذي لا تزال فيه المدارس مقفلة في كوسوفو منذ 14 آذار (مارس) الماضي بسبب تفشّي فيروس كورونا، تزدان شوارع مدينة فريزاي بالجداريات التي تتناول الجائحة. من بين رسومات الغرافيتي التي لفتت أنظار المارّة والمصوّرين، واحدة تصوّر طفلة ترتدي كمامة وإلى جانبها لعبة وورقة كُتبت عليها عبارة «اشتقت إلى المدرسة» (أرمند نيماني ــ أف ب)

مجموعة YAZAN: السينوغرافيا في ورشة رقمية

في تموز (يوليو) وآب (أغسطس) 2020، تنظّم مجموعة YAZAN، ضمن برنامجها الخاص بتدريب الفنانين، ورشة سينوغرافيا إلكترونية مجانية مع السينوغراف والكاتب والمخرج المسرحي مارك ليني، والمعمار والموسيقي والسينوغراف والفنان البصري ستيفان زيمرلي، سيشارك فيها ستة أشخاص فقط. يتزامن هذا النشاط الافتراضي مع إطلاق عرض كارولين حاتم (الصورة) الجديد Les Justes للكاتب الفرنسي ألبير كامو (1913 ـ 1960). يستمر تقديم الطلبات إلى غاية 15 حزيران (يونيو) الحالي، على أن تُعلن أسماء الأشخاص المختارين في 21 من الشهر نفسه. تتناول الورشة مواضيع عدّة، على رأسها نظرة عامة إلى السينوغرافيا والدراماتوجيا (نقاش حول Les Justes بحضور حاتم). علماً بأنّ المسرحية التي كتبها كامو في عام 1949 تستند إلى القصة الحقيقية لمجموعة من الاشتراكيين ـ الثوريين الروس الذين اغتالوا الدوق الأكبر سيرغي ألكسندروفيتش عام 1905، وتستكشف القضايا الأخلاقية المرتبطة بالقتل والإرهاب. (للمشاركة: yazanbeirut@gmail.com)

فرح نخّول والفرقة: كلنا في السهر شرق

يوم السبت المقبل، تلتقي الفنانة اللبنانية فرح نخّول (الصورة) الجمهور في NOW Beirut، بعد انقطاع عن الحفلات الحيّة منذ انتشار فيروس كورونا وفرض إجراءات التعبئة العامة والإغلاق في البلاد. مع فرقتها المصغّرة، ستؤدّي المغنية الشابة، كما جرت العادة، أعمالاً معروفة لأسماء بارزة، كفيلة بنقل الحاضرين إلى الزمن الذهبي للفن والموسيقى الشرقية.
شكّلت فرح فرقتها في الجامعة اللبنانية أثناء دراستها التربية الموسيقية. وإلى جانب عملها معها، ظهرت نخّول على المسرح مع زياد الرحباني، وفي حفلات خالد الهبر ضمن الكورال، كما انضمت إلى أوركسترا بوخارست خلال مهرجان «إهدنيات» في صيف 2018.

فرح نخّول والفرقة: السبت 13 حزيران (يونيو) الحالي ـ الساعة التاسعة مساءً ـ NOW Beirut (شارع سليم بسترس ـ الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/211122

فاطمة عبد الله: ترسم على حجارة الزمن الصعب

ترسم الفنانة فاطمة عبد الله (الصورة) على حجارة التقطتها ممّا بقي للناس من شاطئ بيروت لوحات صغيرة معبّرة، لاقت إقبالاً عبر صفحاتها Art and More على مواقع التواصل الاجتماعي. الفكرة بدأت مع الحجر الإلزامي للناس في البيوت، فقد أغلقت محلات الهدايا فيما كان عيدا المعلم والأم يطرقان الأبواب. لذلك، كان لا بد من فكرة سريعة ومبدعة. فقرّرت عبد الله الإفادة من موهبتها الأساسية في الرسم لكن بطريقة مختلفة عن تقنيات الرسم الأصعب، فاختارت أوّلاً الحجارة الصغيرة، وبعدها «بورتيكليهات» خشبية صغيرة تُعلق مع المفاتيح أو في السيارات. تقول عبد الله إنّ الظروف الاقتصادية حدّت من قدرة الناس على شراء الهدايا الباهظة. لذلك، كان لا بد من بديل يناسب جميع الطبقات. فيراوح ثمن القطع بين خمسة إلى عشرة آلاف ليرة لبنانية، تضاف إليها كلفة التوصيل. التسويق والاتفاق كلهما يجريان عبر الإنترنت، مع الحرص على تعقيم المنتَج والعلبة والكيس.
ماذا ترسم فاطمة للناس؟ تجيب عن سؤال «الأخبار»، بالقول: «كل ما يعبر عن المشاعر الخاصة، أو الذكريات الأولى. الحجر الصغير، الذي يمكن وضعه في أيّ مكان في البيت، يرمز إلى الثبات والصبر، والتعليقة الخشبية هي رفيق دائم للشخص بيده أو في بيته أو سيارته. فكيفما التفت، يجد أمامه هذه الهدية التي ستُذكره بسرعة بصاحبها أو بالمناسبة الخاصة».
«أنت عالمي»، «لو ضاقت بك المدن أنا لك بلاد»، «رنين، في عينيها أغنية»، بمثل هذه الاقتباسات، أو بروزنامة تشير إلى تاريخ محدّد، أو بعبارات بالإنكليزية أو الفرنسية، تستفيد فاطمة من اسم الشخص أو طبيعة المناسبة لتقدّم إليه هدية يشعر أنّها تخصّه، مع الحرص على أن تصيبه في العمق، وأحياناً تضيف إليها قطعة من الشوكولا أو كيس قهوة صغيراً في صندوق مزيّن. ولهذا كان اسم Art and More معبراً عن «الفن وأكثر» معاً. أيضاً، أنشأت قناة مكمّلة على يوتيوب تنشر عبرها مقاطع مصوّرة لعملية الرسم حتى يستفيد من يودّ أن يتعلّم، ولو من بُعد.